جمهورية مصر العربية
معهد التخطيط القومي
الدراسات العليا
برنامج الماجستير المهني

بحث بعنوان

أثر مشاركة الجمعيات الأهلية في التخطيط والتمكين للمرأة، مصر، 2015-2020

The impact of the participation of NGOs in planning and empowering women, Egypt, 2015-2020

إعداد

كريستين جميل سامي

إشراف

أ.د. عزت زيان

لاستكمال متطلبات

الحصول على الماجستير المهني في "التخطيط للتنمية المستدامة"

لعام 2022م

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
المستخلص العربي	2
المستخلص الإنجليزي	2
المقدمة	3
مشكلة البحث	4
تساؤلات البحث	4
أهداف البحث	4
أهمية البحث	4
فروض البحث	5
منهج البحث	5
مجتمع البحث وعينته وحدود البحث	5
مصطلحات البحث	5
الدراسات السابقة	8
المبحث الأول: نشأة الجمعيات الأهلية	12
المبحث الثاني: الجمعيات الأهلية التي تهتم بالمرأة	17
المبحث الثالث: معوقات الجمعيات الأهلية	25
النتائج	31
التوصيات	32
المراجع	33

المستخلص:

يهدف البحث الحالي إلى دراسة أثر مشاركة الجمعيات الأهلية في التخطيط والتمكين للمرأة المصرية، اتجهت الجمعيات الأهلية لتبني مفهوم تمكين المرأة كإحدى الاستراتيجيات التي تستهدف تنمية المرأة لكي تصبح أكثر اعتمادا، واعتمد البحث على المنهج الوصفي الاستقرائي، وخلص إلى مجموعة من النتائج أنه بالرغم من الجهود المبذولة إلا أن الأمر مازال يحتاج إلى مزيد من التنسيق لمواجهة العقبات التي تعيق تمكين المرأة اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا من خلال الجمعيات الأهلية، هذا ما يدعو إلى المزيد من الجهد واتخاذ بعض التدابير والإجراءات، وصولا منها إلى تحقيق التمكين للمرأة في مختلف المجالات.

الكلمات المفتاحية: الجمعيات الأهلية – التمكين – المرأة المصرية

Abstract

The current research aims to study the impact of the participation of NGOs in planning and empowering Egyptian women. Civil societies tended to adopt the concept of empowering women as one of the strategies aimed at developing women to become more reliable. Politically and socially, through civil associations, this calls for more effort and taking some measures, including achieving women's empowerment in various fields.

Keywords: NGOs – Empowerment – Egyptian Women

المقدمة:

في السنوات الاخيرة ازداد الاهتمام بقضايا المرأة ومكانتها في المجتمع، وقد تخطت الجهود الإطار التقليدي في تبني حصول المرأة على كافة حقوقها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ذلك الإطار الذي مثل صعوبة واضحة لتحقيق هذا الهدف، ومع تطور منظمات المجتمع المدني وتبنيها لقضايا الفئات المهمشة زاد الاهتمام بالجمعيات الأهلية النسائية، ومن خلال عملها التطوعي استطاعت النهوض بقضايا المرأة بشكل ملحوظ.[1]

وتواجه المرأة في العالم العربي العديد من التحديات مثلها مثل بقية النساء في المناطق الأخرى من العالم، بما في ذلك عدم المساواة في الجنسية، وغياب الموارد الأساسية: كالوقت والمال. ومما يفاقم من هذا الوضع، الطبيعة المحافظة لهذه المجتمعات، ومن ثم بروز تحديات كبرى تواجه المرأة في عملية اتخاذ القرار للمشاركة في الحياة العامة، حيث يتم تنصيف المرأة – لاسيما في المجتمعات العربية – ضمن المجموعات الضعيفة والمهمشة، وفي ذات الوقت وبشكل منظم، يسعى المجتمع إلى تثبيت علمية التكيف الاجتماعي للمرأة لتقبل وضعها المهمش في الوقت الذي تواجه فيه المرأة المصرية في الألفية الثالثة العديد من التحديات العالمية المتمثلة في ظاهرة العولمة وثورة الاتصالات والمعلومات التي تتطلب درجة عالية من القدرة على إدارة المعرفة والأخذ بأساليب التفكير العلمي والابتكار للوصول إلى أفضل القرارات التي تعظم الاستفادة من هذه التحديات وتقلل من آثارها السلبية. وعلى المستوى المحلي فيمثل العديد من القوانين والسياسات العامة ومشكلات البطالة والأحوال الشخصية بعض التحديات المحلية التي تواجه المرأة. كل هذه التحديات فرضت حتمية تمكين المرأة ودعم مشاركتها في عملية اتخاذ القرار وتعزيز وصولها إلى الاعتراف بحقها ومشاركتها في الحياة المجتمعية التي تعيش فيها.

وقد صدقت مصر على المعاهدات والاتفاقيات الدولية لتعزيز مساهمة المرأة في الحياة العامة والسياسية، فقد وقعت على الاتفاقية الدولية لمناهضة جميع أشكال التمييز ضد المرأة، والاتفاقية الدولية الخاصة بالحقوق السياسية للمرأة، وتمت صياغة حقوق المرأة في بنود الدستور ومواد القوانين المصرية التي لا تفرق بين الفرص التي يحصل على المواطنون إلا بقدر استعدادهم لتحمل المسئولية وقدرتهم على اكتساب الخبرات والمهارات اللازمة للمشاركة في عملية التنمية، لذلك جاء هذا البحث ليلقي الضوء على أثر مشاركة الجمعيات الأهلية في تخطيط تمكين المرأة المصرية.

مشكلة البحث:

تمثل الجمعيات الأهلية محور الارتكاز للمجتمع المدني وأصبح وجودها في الوقت الراهن يشكل دورًا فعالًا كشريك في مساعدة الحكومة على تحقيق أهدافها وخططها، وخاصة بعد انحصار دور الحكومة وعجز مواردها عن تحقيق أهداف تحسين الخدمات الصحية والتعليمية والاقتصادية والاجتماعية، ويمكن أن تقدم هذه الخدمات لبعض أو كل فئات المجتمع.[2]

تعد التنمية هي الهدف الذي تتطلع إليه كافة المجتمعات المتقدمة والنامية على حد سواء، وتعتبر المجتمعات النامية هي أشد المجتمعات حاجة للتنمية لإيجاد الحلول للكثير من المشكلات الاجتماعية

---

[1] إسبيقة، محمد عبد القادر (2013) **دراسات اجتماعية معاصرة**، القاهرة، الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي، ص 25.

[2] عبد الرشيد، محمود (2000) **الجمعيات الأهلية كنموذج للمشاركة الشعبية**، في: رجاء محمد عبد الودود، سوسيولوجيا العمل في المجتمعات، الأسس النظرية والآليات التطبيقية"، الإسكندرية: منشأة المعارف، ص 120.

والاقتصادية والسياسية التي تعاني منها هذه المجتمعات، ولا شك أنه من بين القطاع العريض للسيدات العائلات فإنه من الضروري الاهتمام بفئة النساء المعيلات، حيث تواجه هذه الفئه من السيدات ظروفاً اجتماعية واقتصادية بالغة الصعوبة منها: غياب الزوج أو تخليه عن دوره الأسري، والمعاناة من الفقر وانخفاض مستوى المعيشة، علاوة على أن خروج المرأة المعيلة للعمل في ظل غياب الزوج له سلبياته العديدة على الأبناء، إلى غير ذلك من الصعوبات والمشكلات التي تواجه السيدات في مصر.

ومما سبق يتضح أن المشكلة تتمثل في أنه من الضروري الاهتمام بفئة السيدات المعيلات، وذلك من خلال التمكين الاجتماعي والاقتصادي والسياسي لهن، وذلك لتشجيعهن على القيام بأدوارهن في مجال التنمية المنشودة، حيث يمثل ذلك المنطلق الرئيس لهذا البحث.

أسئلة البحث:

السؤال الرئيس للبحث هو: ما أثر مشاركة الجمعيات الأهلية في التخطيط والتمكين للمرأة المصرية؟

الأسئلة الفرعية:

- ما الخدمات التي تقدمها الجمعيات الأهلية لتمكين المرأة المصرية؟
- ما الوسائل التي تساهم في نجاح دور الجمعيات الأهلية في تخطيط وتمكين المرأة المصرية؟
- ما أهم المشاكل التي تواجه الجمعيات الأهلية في التخطيط والتمكين للمرأة المصرية؟
- ما مدي رضا المنتفعين من السيدات عن خدمات الجمعيات الأهلية؟

أهداف البحث:

ويتمثل الهدف الرئيس للبحث في التعرف على أثر مشاركة الجمعيات الأهلية في التخطيط والتمكين للمرأة المصرية.

الأهداف الفرعية:

1. التعرف على الخدمات التي تقدمها الجمعيات الأهلية لتمكين المرأة المصرية.
2. معرفة الوسائل التي تساهم في نجاح دور الجمعيات الأهلية في التخطيط والتمكين للمرأة المصرية.
3. التعرف على المشاكل التي تواجه الجمعيات الأهلية في التخطيط والتمكين للمرأة المصرية.
4. التعرف على رضا المنتفعين من السيدات عن خدمات الجمعيات الأهلية.

أهمية البحث:

1. تكمن أهمية البحث في أهمية الدور الذي تقوم به الجمعيات الأهلية في تنمية وتطوير وتمكين المجتمع المدني في مصر بشكل عام والمرأة المصرية بشكل خاص.
2. وفي محاولة الباحثة معرفة أثر مشاركة الجمعيات الأهلية في التخطيط والتمكين للمرأة المصرية، والوقوف على أوجه القصور في أدائها وعلاقتها بالمؤسسات الحكومية بهدف معالجة المشاكل التي تواجهها في تحقيق تنمية وتمكين المرأة المصرية.
3. والاستفادة من نتائج هذا البحث في سد ثغرة بحثية في الدراسات الأكاديمية لكونه دراسة تناولت أثر مشاركة الجمعيات الأهلية في التخطيط والتمكين للمرأة المصرية.

فروض البحث:

(1) الفرض الأول: " توجد علاقة طردية بين مشاركة الجمعيات الأهلية وتخطيط وتمكين المرأة المصرية.

(2) **الفرض الثاني:** توجد علاقة عكسية بين المعوقات التي تواجه الجمعيات الأهلية وبين تأدية دورها في تمكين المرأة المصرية.

منهج البحث:

يتبع البحث الحالي المنهج الوصفي، والمنهج الاستقرائي وذلك من خلال الاطلاع على البحوث والدراسات التي تناولت دور الجمعيات الخيرية في تمكين ومساعدة المرأة. وتعد هذه الدراسة من الدراسات الوصفية التحليلية، حيث تستهدف الدراسات الوصفية التحليلية تقرير خصائص مشكلة معينة وكشف الحقائق الراهنة التي تتعلق بظاهرة أو موقف أو مجموعة من الأفراد مع تسجيل دلالتها وتصنيفها وكشف ارتباطها بمتغيرات أخرى، وذلك بهدف الوصول إلى وصف دقيق لهذه الظاهرة، لذا فالدراسة الحالية تسعى إلى معرفة أثر الجمعيات الأهلية في تمكين المرأة المصرية.

مجتمع وعينة البحث:

يتمثل مجتمع البحث في الجمعيات الأهلية في مصر. إذ يقوم البحث بالاطلاع على الدراسات التي تناولت دور الجمعيات الأهلية في تنمية المجتمع المدني بصفة عامة والمرأة بصفة خاصة. بالإضافة إلى الاطلاع على عمل الجمعيات الأهلية في مصر التي تقوم برامجها على تمكين المرأة المصرية.

حدود البحث:

الحدود الموضوعية: مشاركة الجمعيات الأهلية في التخطيط والتمكين للمرأة في مصر.

الحدود المكانية: اقتصر البحث على مؤسسات المجتمع المدني والجمعيات الأهلية في مصر.

الحدود الزمانية: ركز البحث على الفترة الممتدة ما بين 2015-2020.

مصطلحات البحث:

1) مفهوم الجمعيات الأهلية

ورد في كثير من الأدبيات المتعلقة بالجمعيات الأهلية كثير من المسميات منها القطاع الثالث The Third Sector، القطاع الخيري Philanthropic Sector، والقطاع المستقل Independent Sector، أو القطاع المعفي من الضرائب Tax Exempted، أو القطاع التطوعي Voluntary Sector، والقطاع الاتحادي Associational Sector، أو القطاع الاجتماعي Social Sector، وفي دول أوروربا الغربية يطلق عليها اسم الجمعيات التطوعية غير الربحية Non Profit Organizations، في الولايات المتحدة الأمريكية أطلق عليها الجمعيات غير الحكومية Non-Governmental Organization (NGOs)، وهو أشهر المسميات عالميا, وساد مسمي المنظمات الاجتماعية الأهلية أو الجمعيات الأهلية التطوعية في الدول العربية ومنها مصر, وبرغم الاختلاف في المسميات فإن البعض يشير إلى المنظمة الاجتماعية الأهلية أو الجمعية الأهلية بأنها منظمة لها شكل رسمي مقنن Institutionalized إلى حد ما، بمعنى وجود واقع مسمى، وهي منظمات غير ربحية تدار ذاتيا وتقوم على المشاركة التطوعية في إدارة شئونها والأنشطة التي تقوم بها.[3]

وتعرف الجمعيات الأهلية "بأنها منظمات أو جمعيات خاصة غير هادفة للربح وتطوعية".[4]

---

[3] قنديل، أماني (2005) المنظمات الأهلية العربية وتمكين المرأة، التقرير السنوي الرابع للمنظمات الأهلية العربية، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، القاهرة، ص4 .

(2) Mark Finn, Strikant Sarangi (2008) **"Quality of Life as a Mode of Governance: NGO Talk of HIV Positive Health in India"**, United Kingdom, Social & Medicine, Vol. 66, p. 1571.

وعرفت الجمعيات الأهلية في إطار القانون 84 لسنة 2002 بأنها كل جماعة ذات تنظيم مستمر لمدة معينة من أشخاص طبيعيين أو أشخاص اعتباريين أو منهما معا لا يقل عددهم في جميع الأحوال عن عشرة، ذلك بغرض غير الحصول على الربح المادي.[5]

ويعرفها معجم مصطلحات الخدمة الاجتماعية "بأنها الجمعيات التي لا ترمي إلى الربح ولها لوائحها ونظمها الأساسية ومجلس إدارتها ولجانها، وتأتي إيراداتها من الاشتراكات وتبرعات الجماهير وما تفرضه من رسوم مقابل ما تقدمه من خدمات، ويقوم بتكوينها أهالي الحي الحضري أو القرية بهدف توفير خدمات اجتماعية يحتاجها السكان، وتعمل على النهوض بمستوي الحياة من النواحي الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والصحية، وتعتبرها المؤسسات القومية والدولية ركيزة يمكن الاعتماد عليها في تنمية المجتمعات المحلية.[6]

2) مفهوم التمكين:

يعتبر مفهوم التمكين Empowerment من المفاهيم الاجتماعية المهمة باعتباره عنصراً حيوياً لا يمكن تجاهله في عملية التنمية، فعملية التمكين تعني العمل الجماعي في الجماعات المقهورة، أو المضطهدة للتغلب على العقبات وأوجه التمايز التي تقلل من أوضاعهم أو سلب حقوقهم. ومفهوم التمكين والتقوية أساسي لتقدم المرأة فهو يمكن المرأة من اتخاذ القرارات والمطالبة بالحصول على الحقوق والخدمات.[7]

ارتبط المفهوم الأكاديمي للتمكين بتحقيق الذات، الذي يشير إلى الوعي والمعرفة والخبرة، أو القابلية لامتلاك تلك العناصر الضرورية للمشاركة، ومقاومة الضغوط الاجتماعية، أي الاستقلال وعدم الاعتماد على الآخرين، وتحقيق القوة والتمكين بإزاء الظروف ذاتها. كما تضمنت بعض التعريفات الأكاديمية أن التمكين: هو المشاركة في صياغة ووضع الأهداف، أو هو نتيجة حتمية للتنمية الشخصية عن طريق التفكير الإبداعي، وتحمل المسئولية لاتخاذ جميع القرارات في الحياة العامة.[8]

3) مفهوم تمكين المرأة:

ويعرف صندوق الامم المتحدة الإنمائي للمرأة التمكين: على أنه توفير فرص أكبر للمرأة للحصول على الموارد والتحكم في المجتمع، أي أن التمكين هو مشاركة المرأة مشاركة تامة في صنع القرارات والسياسات المتعلقة بحياتها وفي تنفيذها ضمن حيز الواقع.[9]

كما ترى إجلال حلمي التمكين على أنه: هو التحكم في العلاقات الاجتماعية والإنتاجية التي من خلالها تساهم المرأة اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا في رفاهية أسرتها وتقدم مجتمعها.[10]

4) **مفهوم التخطيط:**

من هذا التعريف يتضح أن التخطيط يقوم على عملية التفكير والتقدير للمستقبل والنظر في البعد الزمني والتنبؤ بالمتغيرات ووضع الخطط لما يخفيه المستقبل والتأقلم مع الظروف المتغيرة.[11]

---

[5] الاتحاد الإقليمي للجمعيات الأهلية في مصر (2002) **قانون الجمعيات والمؤسسات الأهلية ولائحته التنفيذية** رقم 84 لسنة 2002 مادة (15)، القاهرة، ص 12.

[6] السكري، أحمد شفيق (2000) **قاموس الخدمة الاجتماعية**، دار المعرفة الجامعية، ص 105.

[7] المجلس القومي للمرأة (2005) تطور أوضاع المرأة في عهد مبارك (١٩٨١ -٢٠٠٤) الطبعة الثانية، القاهرة، ص 59.

[8] NIna, Wallenstein (1993) Empowerment and Health, The Theory and Practice of Community, Community Development Journal, Oxford University Press.

[9] صندوق الأمم المتحدة للمرأة (2007) دراسة عن التمكين السياسي للمرأة البحرينية، المشاركة السياسية للمرأة من وجهة نظر المثقفين بالمجتمع البحريني، دراسة تحليلية مقارنة، المجلس القومي للمرأة، القاهرة.

[10] حلمي، إجلال إسماعيل (2003) عادة الهيكلة الرأسمالية: **تمكين أم تهميش للمرأة المصرية؟** دراسة حالة لعينة من المستفيدات من الصندوق الاجتماعي للتنمية، العولمة وقضايا المرأة والعمل، مطبوعات مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ص 15

"هو الأسلوب العلمي الذي يتضمن حصر الموارد البشرية والمادية واستخدامها أكفأ استخدام بطريقة علمية وعملية وإنسانية لسد احتياجات المؤسسة."[12]

5) **مفهوم المجتمع المدني**

المجتمع المدني: هو مجموعة من المؤسسات والأنشطة والفاعليات التي تحتل مركزا وسيطا بين العائلة من ناحية والدولة ومؤسساتها من ناحية أخرى. فهي بذلك رابطة اختيارية يدخلها الأفراد طواعية، وتشمل العديد من المكونات مثل الجمعيات الأهلية والمؤسسات الدينية والتعليمية والنوادي الثقافية والاجتماعية، وأن الدولة والمجتمع لازمان لاستقرار المجتمع المدني وأدائه لوظائفه.[13]

6) **مفهوم برامج الدعم التأهيلي:** يعرف التأهيل بأنه تلك العملية الموجهة لفئة ما– والمحددة بالزمن.[14] ويعرف أيضا بأنه عبارة عن مجموعة من الإجراءات والتدابير التي تساعد الأفراد الذين يواجهون أو من المرجح أن يواجهوا إعاقة ما من أجل تحقيق والمحافظة على الأداء الأمثل في التفاعل مع بيئتهم.[15]

ويعرف آخرون التأهيل بأنه عملية تدريب الأفراد للقيام بعمل معين أو إعادة الإعداد للأفراد للقيام بدور معين.[16]

ويمكن تعريف التأهيل بأنه عبارة عن مجموعة الجهود التي تبذل خلال مدة محددة نحو هدف محدد لتمكين الشخص وعائلته من التغلب على الآثار الناجمة عن الفقر أو العجز أو الإعاقة أو التهميش أو البطالة، واكتساب أو استعادة دوره في الحياة معتمدا على نفسه والوصول به إلى أفضل مستوي اجتماعي واقتصادي.[17]

7) **مفهوم البرامج المالية:**

بصفة عامة يقصد بالمساعدات أن طرفا ما يحصل على عون من طرف آخر دون الحصول على مقابل، وقد تكون هذه المساعدات مالية أو عينية وتكون بشكل دوري أو موسمي، إذ تكون بشكل دوري من خلال تقديم الإعانات والمساعدات المالية للمحتاجين، بطريقة أسبوعية أو شهرية وقد تكون سنوية. وتكون بشكل موسمي في المناسبات الدينية والاجتماعية مثل شهر رمضان والأعياد الدينية، وتكون من خلال توزيع المواد الغذائية أو توفير الملابس وتوفير المسكن اللازم لهم.[18]

ويعرف مفهوم المساعدات "بأنها جميع التدفقات المالية من الجهات المانحة (سواء كانت هذه الجهات دولاً أو منظمات متعددة الاطراف) بما في ذلك التمويلات المالية الرسمية، القروض، والمساعدات الاقتصادية، والمساعدات الخيرية".[19]

---

[11] Goodstein, L., Nolan, T., & Pfeiffer, J. (1993) Applied strategic planning, New York: McGraw Hill.

[12] Haines S.G., (2000) The Systems Thinking Approach to Strategic Planning and Management, Boca Raton, FL: St. Lucie Press.

[13] إبراهيم، خالد جاسم (2013) **الدور الرقابي لمؤسسات المجتمع المدني وأثره في تنمية المجتمع في حالة الإمارات العربية** المتحدة، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الاوسط، ص 5-6.

[14] السكري، أحمد شفيق (2000) **قاموس الخدمة الاجتماعية والخدمات الاجتماعية**، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ص 441.

[15] World Report on Disability 2011: available at: http://www.who.int/disabilities/world_report/2011ar/accessed at: (5/12/2011)/

[16] النعناعي، عبير علي (2011) **برنامج مهني بطريقة تنظيم المجتمع لتأهيل أعضاء الجمعيات الأهلية لمراقبة الانتخابات البرلمانية، المؤتمر العلمي الدولي الرابع والعشرون للخدمة الاجتماعية، مج 11، مصر، ص 5572.**

[17] أبو النصر، مدحت محمد وآخرون (2016) **تفضيلات المستفيدين من خدمات جمعية نماء الخيرية بين المساعدات المادية والبرامج التأهيلية ورؤية مستقبلية من منظور الخدمة الاجتماعية**، مجلة الخدمة الاجتماعية، ص 12.

[18] أبو النصر، مدحت محمد (2016) الرعاية الاجتماعية في الامارات، العين، الامارات، مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع. ص 36

(19) علاية. موسى: عدم فاعلية المساعدات الخارجية للدول النامية بين المطرقة والسندان، بحوث اقتصادية عربية، المجلد 22، العدد 69-70 (30 إبريل/نيسان 2015)، الناشر مركز دراسات الوحدة العربية. ص ص. 141-157

الدراسات السابقة:

وجدت الباحثة عددًا من الأبحاث والدراسات والمؤتمرات التي ناقشت دور الجمعيات الأهلية في التنمية المحلية في مختلف المجالات الاجتماعية والاقتصادية، وتم عرض الدراسات من الأقدم إلى الأحدث كما يلي:

1- جاءت دراسة هدي توفيق سليمان (2011) التي هدفت معرفة دور الجمعيات الأهلية في النهوض بالمرأة المعيلة من خلال القروض الصغيرة، وتوصلت هذه الدراسة إلى أن القروض حققت مصدر دخل ثابت، وأن القيام بمشروعات تنموية قد ساعد المرأة على مزاولة العمل واستثمار قدراتها المعطلة في إكسابها القدرة على زيادة الشعور بالمسئولية الاجتماعية تجاه أسرتها وتجاه مجتمعها المحلي.[20]

2- ودراسة حمزة إسماعيل (2012) التي هدفت إلى توضيح الدور الإيجابي لجمعيات العمل الخيري التطوعي في الضفة الغربية، من خلال التقدير الاقتصادي والشرعي لأربعة نماذج من جمعيات العمل التطوعي في الضفة الغربية، وكان من أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة أن هناك دورا إيجابيا لجمعيات العمل الخيري التطوعي في النشاط الاقتصادي بالضفة الغربية، إذ تساهم الجمعيات بتخفيف معاناة أفراد المجتمع، وذلك بسد الفقر والعوز المادي وتخفيف تكاليف الخدمات الصحية والاجتماعية والزراعية، وأصلت الدراسة باعتماد الجمعيات بشكل أفضل على التمويل الإسلامي والداخلي حتى لا يكون التمويل خارجياً وموجهاً لتحقيق أغراض سياسية تضر بمصالح الفلسطينيين.[21]

3- ثم دراسة (Greenspan, 2012) وكان الهدف منها تحويل انتباه القارئ من الدراسات المعتادة عن آثار تمويل المؤسسات المانحة على المنظمات غير الربحية إلى آلية اختيار تلك المؤسسات للمستفيدين من المنح، أي التركيز على آلية الاختيار بدلاً من النتائج، واعتمد الباحث في دراسته على المنهج الكمي والكيفي لبيان العلاقة بين الخصائص التنظيمية للممنوحين وقرارات الاختيار، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج كان من أبرزها عدم وجود ارتباط بين عمر المنظمات غير الحكومية، وتوجهها الجغرافي وبين قرارات المنح من قبل المؤسسات الخيرية المانحة.[22]

4- وهدفت دراسة أروى بنت ابراهيم (2014) إلى التعرف على مجالات المنح وسياسات دعم البرامج والمشاريع لدى المؤسسات المانحة في مدينة الرياض، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أن معظم مفردات العينة من المؤسسات الخيرية المانحة في مدينة الرياض لديها توجهات استراتيجية في عملية منح البرامج والمشاريع، وأن اغلبية مفردات العينة من المؤسسات الخيرية المانحة في مدينة الرياض تقدم دعمًا ماليًا بنسبة (58.7% وان نسبة (57.3%) من المفردات لديها دليل إجرائي لبرامج المنح، وتقوم بمراجعته وتطويره بشكل دوري. كما أشارت النتائج

---

[20] سليمان، هدي توفيق (2011) **دور الجمعيات الأهلية في النهوض بالمرأة المعيلة من خلال القروض الصغيرة**، المؤتمر العلمي السنوي الرابع عشر، كليه الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان.

[21] اسماعيل، حمزة (2012) **جمعيات العمل الخيري التطوعي في الضفة الغربية – تقدير اقتصادي إسلامي**، قسم الاقتصاد والمصارف الإسلامية، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة اليرموك، اربد.

[22] **Greenspan, Italy (2012) Israeli Environmental NGOS and Philanthropic Foundations: Donor Dependence, Organizational Characteristics, and Selection Mechanism. A Ph. D. Thesis in Social Welfare Presented to the Faculty of the University of Pennsylvania.**

إلى أن المجال الاجتماعي احتل المركز الأول في دعم البرامج والمشاريع لدى المؤسسات المانحة، يليه المجال التعليمي والصحي وكذلك المجال البيئي في المرتبة الأخيرة.[23]

5- ودراسة محمد إبراهيم أبو عليان (2014) التي هدفت إلى بيان دور العمل الخيري في التنمية الاقتصادية، وما يقدمه في مختلف المجالات ومن أهمها المجال الاقتصادي، وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها ما يلي: وجود علاقة طردية بين الإنفاق الخيري التنموي والإغاثي للجمعيات الخيرية والناتج المحلي الإجمالي، وكذلك إلى وجود علاقة عكسية بين الإنفاق الخيري التنموي ومعدل الفقر؛ بينما كانت العلاقة طردية بين الإنفاق الخيري الإغاثي ومعدل الفقر، وكذلك وجود علاقة طردية بين الإنفاق الخيري التنموي ومعدل البطالة؛ بينما كانت العلاقة عكسية بين الإنفاق الخيري الإغاثي ومعدل البطالة.[24]

6- وحاولت دراسة نيهال نصر الدين محمد (2014) معرفة كيفية تفعيل دور منظمات المجتمع المدني (الجمعيات الأهلية) خاصة التي تدار بواسطة النساء في تنمية وتمكين المرأة المصرية، إلا أن تمكين النساء يكاد يكون طفيفا وغير ملحوظ في منظمات المجتمع المدني، كذلك عزوف النساء عن الانضمام إليها، أيضا عزوفهن عن الانضمام للأنشطة، وتتساءل الدراسة عن أسباب ظهور حقوق المرأة، وإلى أي مدى تسهم منظمات حقوق المرأة في تمكين المرأة المصرية؟ وما توجهات النساء المصريات تجاه منظمات حقوق المرأة؟ وما الذي يعرفنه عنها، وما هي توقعاتهن منها؟ وهل توجد تحديات أو معوقات تواجه منظمات حقوق المرأة المصرية في تمكين النساء؟ وكيف يمكن تفعيل دور المنظمات العاملة في مجال حقوق المرأة؟ وتقدم الدراسة عددا من التوصيات أهمها: أن هناك ضرورة ملحة تقضي بأن يكون هناك مسئول أو متحدث إعلامي لدى كل منظمة مدرب للتعامل مع وسائل الإعلام المختلفة، كذلك الاحترام الكامل لكافة حقوق النساء مع ضمان ممارسة النساء لكافة حقوقهم السياسية والثقافية والاجتماعية، استبدال فكرة تقديم الخدمات للنساء بفكرة الشراكة مع النساء، تطبيق الآليات الديمقراطية التي تسمح بوصول النساء لمراكز اتخاذ القرار داخل منظماتهن.[25]

7- وركزت دراسة بندر السبهان (2015)[26] من خلال تطبيق المنهج التحليلي على التعرف على مفهوم سياسة المنح في القطاع الخيري، وعلى كيفية إشهاره والتعرف على واقع المؤسسات الخيرية المانحة بالمملكة، وطريقة إشهارها وسياسة وإجراءات المنح المعتمدة لديها، من خلال مقارنة آليات إشهار سياسة وإجراءات المنح المطبقة محليا بأفضل الممارسات الدولية، وأظهرت النتائج أن هناك (90%) من الجهات المانحة المحلية تحرص على التعريف بهويتها وأهدافها ومجالات المنح التي تستهدفها، وأنها جاءت على شكل معلومات غير تفصيلية، حيث تستخدم مثل هذه المعلومات في الأغراض الإعلامية والدعائية، كذلك أظهرت نتائج الدارسة أن حوالي ثلثي (65%) المؤسسات الخيرية الوطنية تفتقر مواقعها الالكترونية إلى بيانات ومعلومات تتعلق بضوابط ومعايير وإجراءات المنح.

([23]) إسماعيل، أروى بنت ابراهيم (2014) **مجالات المنح وسياسات دعم البرامج والمشاريع لدى المؤسسات الخيرية المانحة دراسة ميدانية بمدينة الرياض**، رسالة ماجستير كلية ادارة اعمال، جامعة الملك سعود.

([24]) أبو عليان، محمد إبراهيم (2014) **العمل الخيري ودوره في التنمية الاقتصادية من منظور إسلامي دراسة حالة "قطاع غزة"** رسالة ماجستير، الجامعة الاسلامية ، غزة

([25]) محمد، نيهال نصر الدين (2014) "**الجمعيات الأهلية ودورها في تمكين المرأة المصرية دراسة حالة "رابطة المرأة العربية"**. المجلة العملية للدراسات التجارية والبيئية، مج 4، ع 1.

(26) السبهان، بندر (2015) **إشهار سياسات المنح وأثره في تفعيل العمل الخيري**، بحث مقدم لاستكمال متطلبات الماجستير، الرياض: جامعة الملك سعود.

8- وأيضاً دراسة رشا محمد فتحي (2016) التي هدفت إلى محاولة متواضعة للكشف عن طبيَعة العملَية التّنموية في القطاع الريفي بين الواقع و المأمول، وإبراز دور الجمعيات الأهلية بوصفها مكوناً مهما وأساسياً لمنظمات المجتمع المدني، ووصفها شريكاً فعالا للدولة في عملية التغيير والتنمية، وتهدف الدراسة إلى الوّقوف على مدى كفاءة وحيوية الأدوار التنموية للجمعيات الأهلية في القرية المصرية، وذلك بتقييم اتجاهاتها وإسهاماتها التنموية، ومن أهم نتائج الدراسة أنه ما زال نجاح الجمعيات يعتمد على الأشخاص والمجهودات الفردية. ويقتصر الإسهام التنموي والخدمي على النطاق المحلى فقط، وليس على النطاق القومي.[27]

التعليق على الدراسات السابقة:

أولاً: من حيث الأهداف:

- تنوعت أهداف الدراسات السابقة ما بين دارسة التمويل الأجنبي والدولي والعمل التطوعي وتقديم المساعدات المالية للمستفيدين من خدماتها وما بين مجالات مساهمة أموال الزكاة، كما اهتمت بدراسة دور الجمعيات في النهوض بالمرأة المعيلة وبين تمويل الحفاظ على البيئة وواقع العمل الخيري في البلاد العربية. واهتمت دراسات أخرى بمجالات المنح وسياسات دعم البرامج والمشاريع لدى المؤسسات المانحة، والعملية التنموية في الريف ودورها في تنمية المحليات.
- كما جاءت أهداف الدراسات بتحقيق التنمية وأهمها التدريب والتأهيل وإشباع الاحتياجات الأساسية للمرأة ودورها في سياسات الإصلاح الاجتماعي بالمجتمع العربي والتمكين. ومن جانب آخر اهتمت الدراسات بتوضيح العمل التطوعي الواعي، وتوضيح دور التطوع في المجتمع وحل المشكلات التي يعاني منها المستفيدون في المجتمعات العربية والأجنبية وأثر العمل الخيري في الاستقرار الاجتماعي.
- واهتمت الدراسات بوجهة نظر المستفيدين من خدمات الجمعيات الأهلية، وبوجهة نظر القائمين على الجمعيات الأهلية، وأثر المنظمات الخيرية المانحة على الجمعيات الأهلية ومدى تقييم المؤسسات المانحة المجتمعية، ودورها في الحد من الفقر.

[27] فتحي، رشا محمد (2016) **الجمعيات الاهلية ودورها في التنمية الريفية**، رسالة ماجستير، كلية الآداب، قسم اجتماع، جامعة القاهرة.

ثانياً: من حيث النتائج:

- أما من حيث النتائج التي توصلت اليها الدراسات السابقة فنلاحظ أن هناك بعض الجمعيات الأهلية التي تتلقى الدعم من المنظمات المانحة الدولية يكون هدفها هو تجميع المال على حساب أمن واستقرار البلاد، وأثبتت نتائج دراسات أخرى أن الجمعيات الأهلية تقوم على الدعم المالي للمستفيدين وإقامة المشاريع التنموية لهم، كما تساهم في المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر، كما أثبتت نتائج الدراسات أيضا أن معظم الجمعيات الأهلية تقوم بالتدريب والتأهيل وتقديم الدعم المالي والتأهيلي وسد احتياجات المجتمعات المتواجدة فيها، كما جاءت النتائج أيضا بأن معظم الجمعيات تساهم في الحد من المشكلات التي تواجه بعض المجتمعات من مشكلات مادية واجتماعية ومشكلات تدريبة وتأهيلية.
- كما جاءت النتائج لتؤكد أيضا أنها تساعد في تمكين المرأة والشباب، وأن بعض الجمعيات بالرغم من أنها تقدم دعما ماليا وتأهيليا، إلا أن الخدمات التي تقدمها إغاثية لسد الحاجات الآنية وليست تحقيق إغناء الطبقة الفقيرة.
- وأظهرت نتائج الدراسات السابقة أن رأي المستفيدين من الجمعيات الأهلية أن نسبة المستفيدين منخفضة مقابل نسبة دعم المشاريع، كما جاء رأي المستفيدين من المنظمات البيئية يؤكد أن دعم المؤسسات الخيرية له تأثير مفيد على المجتمع، وأن بعض النتائج ليس لها علاقة بحجم المنظمة وحجم أصولها ومدى ممارستها، كما أثبتت نتائج الدارسات أن بروز الجمعيات الأهلية يعتمد بشكل مباشر على المساعدات المادية وتقديم الملابس والمأكل في ظل تراجع دور الحكومة.

مدى الاستفادة من الدراسات السابقة في الدراسة الحالية

استفادت الباحثة من الدراسات السابقة كما يلي:

- الاطلاع على كيفية عرض الدراسات بما أفاد في بلورة مشكلة الدراسة ووضع الفروض.
- التعرف على المناهج والأدوات المستخدمة في الدراسات السابقة.
- بلورة الأهداف والأهمية للبحث الحالي.
- الاطلاع على نتائج الدراسات السابقة.

وتختلف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة فيما يلي:

من اطلاع الباحثة على نتائج الدراسات السابقة لوحظ من وجهة نظرها أن دارسة التخطيط والتمكين للمرأة يحتاج إلى الاهتمام. وعلى حد علم الباحثة، تتفرد هذه الدراسة بأنها ستلقى الضوء على أثر مشاركة الجمعيات الأهلية في التخطيط والتمكين للمرأة المصرية حتى 2020.

وبشكل عام تستعين هذه الدراسة بالإطار النظري الذي وضعته تلك الدراسات السابقة باختلاف توجهاتها لفكرة الجمعيات الأهلية من حيث التعريف والمفهوم والأهمية. وخطط الجمعيات لما له دور في تحديد جودة وفاعلية البرامج المقدمة، والتعرف على المعوقات التي تعوق الجمعيات في أداء برامجها وخدماتها.

المبحث الأول:
نشأة الجمعيات الأهلية

تشير تجارب الدول المختلفة إلى أهمية الاعتماد على المنظمات التطوعية والجمعيات الأهلية كشريك استراتيجي لدعم سياسات الاصلاح بالمجتمع، فالتطوير المستقبلي يتطلب تفعيل الممارسات التعاونية والأنشطة التطوعية في ضوء السياسات الحكومية. فنجاح مشروعات التنمية بالمجتمع يتوقف إلى حد كبير على قدرة الأجهزة والمنظمات المحلية في القيام بوظائفها المنوطة بها بطرق جديدة ومستحدثة.[28] ويعتبر التخطيط للخدمات الاجتماعية ضرورة من الضروريات التي لم يعد هناك غنى عنها للنهوض بالمجتمعات في عصرنا الحاضر، وذلك عن طريق محاولة إشباع المزيد من الحاجات، ومواجهة المشكلات وتقديم كافة الخدمات.[29]

وتعد الجمعيات الأهلية إحدى منظمات المجتمع المدني، وواحدة من أهم مؤسسات الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية بصفة عامة، وطريقة تنظيم المجتمع بصفة خاصة، ومما يزيد من أهمية المنظمات الأهلية كمجال رئيس للممارسة المهنية لطريقة تنظيم المجتمع كإحدى الطرق الأساسية لمهنة الخدمة الاجتماعية، هو ما أصبحت تتميز بها تلك المنظمات في وقتنا الحاضر من خصائص وصلاحيات، لم تكن تملكها في الماضي، أهمها حرية الحركة والتعامل والمرونة، والقدرة على العمل السريع، مما صبغها بصبغة أكثر رسمية عن ذي قبل.[30]

وتعتبر الجمعيات الأهلية بما تقدمه من خدمات للمجتمع وبما تساهم فيه من علاج لمشكلاته من أبرز صور الجهود الشعبية، ولم تعد الجمعيات مقتصرة في عملها على مجالاتها وأنشطتها وقضاياها ومشكلاتها التقليدية التي ارتبطت بها منذ نشأتها، فقد حققت الجمعيات الأهلية، بل أصبحت تنشط وتعمل تقريبًا في كافة المجالات الاجتماعية والاقتصادية والصحية والرعائية بالمجتمع.[31]

وقد تحول دور الجمعيات الأهلية من دورها الخدمي إلى خدمات آخري تتناسب مع احتياجات الأفراد التي تقوم بخدمتهم، وقد زاد من أهمية دور الجمعيات الأهلية في الدول النامية بشكل عام انحسار وتقلص دور الحكومة المباشر وقد أدى ذلك إلى بروز دور الجمعيات الأهلية كأنسب بديل يمكن تأهيله للقيام بدور هام ورئيسي ومكمل للدور الحكومي وكمصدر للتوازن الاجتماعي.[32]

بداية ظهور الجمعيات الأهلية في مصر: تعود بدايات ظهور المنظمات الأهلية في مصر إلى القرن التاسع عشر حيث نشأت أول جمعية أهلية في مصر عام 1821 باسم الجمعية اليونانية بالإسكندرية ثم توالي تأسيس الجمعيات الثقافية مثل جمعية مصر للبحث في تاريخ الحضارة المصرية عام 1859 وجمعية المعارف عام 1868 والجمعية الجغرافية عام 1875 وبعدها توالى تأسيس الجمعيات ذات الطابع الديني مثل الجمعية الخيرية الاسلامية عام 1878 وجمعية المساعي الخيرية القبطية عام 1881 ومع اعتراف دستور 1923 في مادته رقم 20 بحق المصريين في التجمع وتكوين جمعيات ازدهرت الجمعيات الأهلية حيث زاد عددها من 159 جمعية في الفترة ما

---

[28] عبد العال، عبد الحليم رضا (1996) **تنظيم المجتمع (النظرية والتطبيق)**، القاهرة، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، ص 115.

[29] مختار، عبد العزيز عبد الله (1995) **التخطيط لتنمية المجتمع**، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ص 31.

[30] عبد المعطي، إبراهيم (2000) **العمل الأهلي التطوعي والعولمة ، ضمن بحوث المؤتمر السنوي الثاني للاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الأهلية في الفترة من 23-24 ابريل بعنوان الجمعيات الاهلية وتحديثات القرن الحادي والعشرين، الجزء الثاني ، القاهرة**، ص 355.

[31] عبد اللطيف، رشاد أحمد عبد اللطيف **(2007) تنمية المنظمات الاجتماعية مدخل مهني لطريقة تنظيم المجتمع**، ط 1، دار الوفاء للطباعة للنشر، ص 224.

[32] عبد المعطي، إبراهيم (2000) **مرجع سبق ذكره** ، ص 227.

بين عامي 1900و1924 إلى 633 جمعية في الفترة من عام 1925 حتي .1944 ومنذ منتصف السبعينات بدأت حركة انتعاش جديدة في المجتمع المدني عموماً والجمعيات الأهلية خصوصاً، حيث بلغ عددها وفقاً للتقارير الرسمية لوزارة التضامن الاجتماعي نحو 16660 جمعية وتضم نحو 3 ملايين عضو تعمل في مختلف المجالات الاجتماعية.

في الوقت الراهن اتخذت مصر سياسة الاقتصاد والسوق الحر وانسحبت الدولة من دورها في الانتاج والخدمات وتفتحت مجالًا لآليات السوق والذي ترتب عليه ارتفاع أسعار الخدمات وخاصة الصحة والتعليم والسكن والنقل والمواصلات، وارتفعت أيضا أسعار السلع الضرورية مما آدي إلى ارتفاع تكاليف المعيشة وأصبحت الأغلبية العظمى من المصريين يعانون من ظواهر اجتماعية بالغة الخطورة، هددت تماسك المجتمع واستقراره.[33]

وتقدم الجمعيات الاهلية برامج الدعم المالي التي تخدم هذه البرامج مختلف الفئات المنتسبين الى الجمعيات الاهلية وتنقسم برامج الدعم المالي إلى :[34]

مجال رعائي خدمي: ويستهدف القطاعات الفقيرة في المجتمع، مع العلم أن الحجم الأكبر من الجمعيات الأهلية تعمل في مجال الرعاية الخدمية، حيث يعتبر النشاط التقليدي باعتباره الأسهل من حيث إدارته وتنفيذه وتوافقه مع محدودية الخبرات والمهارات لدى قيادات وموظفي الجمعيات الأهلية في هذا المجال.

مجال تنموي: وهو من أهم المجالات التي تدعم جهود الدولة، فمنذ التسعينات في القرن الماضي تزايد النشاط الأهلي في مجال التنمية البشرية ومكافحة الفقر، ويرتبط نشاط العمل الأهلي بقطاعات التعليم والصحة والرعاية الاجتماعية، ويرجع الفضل للجمعيات الأهلية في تحديث المجتمع المحلى من خلال تطوير البنية الأساسية.

مجال حقوقي دفاعي: وأبرز مظاهر هذا المجال المحافظة على حقوق الإنسان بالمفهوم العام لهذه الحقوق، أي المفهوم الذي يربط حقوق الإنسان بمختلف مجالات الحياة (حقوق سياسية– حقوق اجتماعية– حقوق المرأة– حقوق الطفل– والحق في التنمية)، ويرتكز نشاط الجمعيات الأهلية على القيام بعمل تنويري أي رفع مستوى الوعي الحقوقي والسياسي لمختلف الفئات المجتمعية، وتمكينها من الدفاع عن مصالحها والتعبير عن آرائها وقضاياها.[35]

1. أهمية برامج الدعم المالي بالجمعيات الأهلية

تأتي أهمية برامج الدعم المالي التي تقدمها الجمعيات الأهلية من حجم مشكلة الفقر التي يعاني منها المجتمع المصري وعجز الحكومات المتعاقبة على الوفاء بالاحتياجات الأساسية لهذه الفئة الكبيرة من المواطنين، حيث تعددت المؤشرات الدالة على زيادة مشكلة الفقر في مصر، والتي برزت في تدني مستوي إشباع الحاجات الاجتماعية الأساسية للفئات الفقيرة، وهذا ما تؤكده التقديرات حيث تشير إلى ارتفاع نسبة الفقر في مصر.[36]

وعلى سبيل المثال يهدف برنامج التنمية المتكاملة لمكافحة الفقر إلى الحد من الفقر من خلال التعاون بين الأجهزة الحكومية والجمعيات الأهلية في بعض القرى المختارة لتحقيق ما يلي:[37]

---

[33] إسبيقة، محمد عبد القادر (2013) **دراسات اجتماعية معاصرة**، القاهرة، الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي، ص 130.

[34] أبو النصر، مدحت محمد أبو النصر (2016) **بناء قدرات الجمعيات الأهلية**، القاهرة، دار ناشرون، ص 79.

[35] رشوان، أحمد صادق (2011) **متطلبات بناء القدرات التفاوضية كآلية لبناء القدرات المؤسسية للجمعيات الأهلية العاملة في مجال حقوق الإنسان للدفاع عن عملائها: دراسة من منظور طريقة تنظيم المجتمع**، المؤتمر العلمي الدولي الرابع والعشرون للخدمة الاجتماعية: الخدمة الاجتماعية والعدالة الاجتماعية، مصر، المجلد 7، مارس، ص 3415.

[36] عبد الحميد، عبد المطلب (2016) **مشكلة الفقر في مصر**، القاهرة، دار ناشرون، ص 69.

[37] وزارة التضامن الاجتماعي (2009) **دور الجمعيات الأهلية العاملة في مشروع الحد من الفقر** القاهرة، ص 51.

- تحقيق العدالة في توزيع الخدمات من خلال المعايير المحددة لتوفير تلك الخدمات للأسر الأشد فقرا.
- تحقيق تأثير ملموس وسريع في مستوى معيشة المواطنين بتلك القرى وقدرتهم على الحصول على الخدمات في التعليم والصحة والبيئة في توقيتات محددة.
- ضمان حصول الفقراء على الحقوق الاجتماعية المحددة بالتشريعات المختلفة مثل الضمان الاجتماعي وأيضا المعاقين ومستحقي المنح الدراسية وغيرهم من خلال ضمان وجود خدمات عامة تستجيب لاحتياجات تلك الأسر بتطوير مهام وأداء مكاتب الخدمات الاجتماعية ودور الأخصائي الاجتماعي ونظم المعلومات بالجمعيات الأهلية لتحقيق عملية التمكين.
- إعطاء دور أكبر لفئات المجتمع المدني في المساهمة للحد من الفقر.
- ضمان استمرارية الآثار الإيجابية من خلال مشاركة المجتمع المحلي وتحقيق اللامركزية.
- تحقيق القابلية للتعميم من خلال: إرساء نظام لتحديد أولويات المناطق المحرومة في الحصول على الخدمات بعدالة. تحفيز طاقات المجتمع وتعبئة الموارد لإنجاح البرنامج. الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية في المجتمع وتوجيهها لصالح البرنامج. التنسيق في تنفيذ البنية الأساسية والخدمات العامة في توقيتات متزامنة.

2. أنواع برامج الدعم المالي بالجمعيات الأهلية

من أكثر أنواع برامج الدعم المالي للجمعيات الأهلية برامج المساعدات المالية الشهرية ومنها:[38]

- برامج المساعدات المالية الشهرية للمطلقات للأرامل ولمحدودي الدخل.
- برامج المساعدات المالية الشهرية للمعاقين، لكفالة اليتيم.

كما توجد أيضا برامج دعم مالي غير مباشر خاصة في المجال الصحي تقدمها الجمعيات الأهلية من أهمها:[39]

- برامج العلاج بأجر رمزي. والأدوية والعلاجات وجلسات العلاج ورعاية المسنين والرعاية المنزلية.
- برامج توفير سيارات الإسعاف.

وبجانب المجالين الاساسيين السابقين لبرامج الدعم المالي بالجمعيات توجد برامج أخري متنوعة منها

- برامج المساعدات العينية لتزويج الأيتام. وتوفير مساكن الإيواء. وزوجات المساجين. وتوزيع شنط رمضان ووجبات الإفطار.

كما توجد مجموعة عامة من الخدمات ترتبط بمعظم برامج الدعم المالي التي تقدمها الجمعيات الأهلية ذات الطابع الديني وهي:[40]

- توزيع الشنطة الرمضانية، مشروع إفطار صائم، توزيع زكاة الفطر، المساهمة في توزيع المساعدات المادية على الأسر الفقيرة والأيتام، معارض كسوة العيد.
- توزيع لحوم الأضاحي، مشروع القافلة الطبية، مشروع كفالة اليتيم، ومشروع إغاثة المنكوبين، مشروع الحقيبة المدرسية.

3- المستفيدين من برامج الدعم المالي بالجمعيات الأهلية

---

[38] الخطيب، نهي محمد (2008) **التنمية المستدامة**، الفكر الإسلامي، المؤتمر الدولي حول التنمية المستدامة في العالم الاسلامي في مواجهة تحديات العولمة، جامعة الازهر، كلية الشريعة والقانون بطنطا، ص112

[39] ابو النصر، مدحت محمد: **بناء قدرات الجمعيات الأهلية**، مرجع سبق ذكره، ص 99.

[40] عطية، حسين أفندي عطية: **الإدارة الحديثة في الجمعيات الأهلية**، مرجع سبق ذكره، ص 137 .

تتوجه معظم برامج الدعم المالي التي تقدمها الجمعيات الأهلية إلى فئة المواطنين الفقراء والأشد فقراً، بجانب الفئات المهمشة التي تعاني من صعوبات في توفير مقومات الحياة الأساسية نتيجة المرض أو الإعاقة أو ظروف التفكك الأسري.[41]

4- صعوبات برامج الدعم المالي بالجمعيات الأهلية وكيفية مواجهتها

تتمثل أهم صعوبات برامج الدعم المالي التي تقدمها الجمعيات الأهلية في نقص الموارد المتاحة لهذه البرامج مما يمثل ضغطاً كبيراً على القائمين على ها فيما يخص تحديد الأولويات.[42]

أيضا يمثل نقص قواعد البيانات الدقيقة حول الفئات المحتاجة لمثل هذه البرامج من ضمن الصعوبات التي تعيق الجمعيات عن تقديم برامج مالية فعالة وكفئة في حالات عديدة، ويمكن التغلب على الصعوبتين السابقتين إذا ما استطاعت الجمعيات الأهلية الترويج لأنشطتها بطريقة فعالة لجذب التبرعات والبحث عن مصادر تمويل متنوعة ومبتكرة، كما يجب التعاون مع مؤسسات الدولة لعمل قاعدة بيانات دقيقة ومحدثة بالفئات والأفراد الأشد احتياجاً والتحديد الدقيق لاحتياجاتهم وأولوياته.[43]

رابعا: برامج الدعم التأهيلي بالجمعيات الأهلية.

لا تقل برامج الدعم التأهيلي باختلاف أنواعها أهمية عن برامج الدعم المالي حيث تلعب أدواراً كبيرة في تحقيق التنمية المستدامة في المجتمع وتحسين نوعية الحياة بمستوياتها المختلفة.[44]

وتتضمن برامج الدعم التأهيلي مجموعة من الأنشطة ومنها: نشر القيم والمفاهيم المرتبطة بدعم المستفيدين للمشروعات المدرة للدخل، والتدريب على مهارات جديدة والتأهيل لدخول سوق العمل بقدرات أعلى، وكذلك التدريب على بعض الحرف، وتوفير الفرص لإقامة المشروعات الإنتاجية الصغيرة بالتعاون مع الصندوق الاجتماعي للتنمية.[45]

أهمية برامج الدعم التأهيلي بالجمعيات الأهلية

يعد عمل الجمعيات الأهلية في غالبية المجتمعات هو العمل المكمل لعمل القطاع الحكومي وعمل القطاع الخاص حيث أن عمل الجمعيات الأهلية يتعامل ويتعمق داخل مشاكل القاعدة الشعبية من المجتمع و أصبحت هذه الجمعيات تقتحم العديد من المجالات سواء مجال الخدمات الاجتماعية أو الصحية أو الاقتصادية أو البيئية ولم يعد دورها مقتصراً على مجال الخدمات المالية فقط.[46]

إسهامات برامج الدعم المالي والتأهيلي للجمعيات الأهلية في إشباع احتياجات المستفيدين :

1. الدعم المالي وإشباع الاحتياجات

([41]) إبراهيم، نرمين إبراهيم حلمي (2014) **رؤية مستقبلية لدعم جهود الجمعيات الأهلية في بناء راس المال الاجتماعي لمواجهة مشكلة الفقر**، مجلة الخدمة الاجتماعية، الجمعية المصرية للأخصائيين الاجتماعيين، مصر، العدد 51، يناير، ص 759.

([42]) Ohiorhenuan JFE: **The Poverty of Development: Prolegomenon to a Critique of Development Policy in Africa**. Annals of the Social Science Academy of Nigeria, Abuja, Nigeria,2003, p.11-19.

([43]) عبد الحميد، عبد المطلب (2014) **التنمية الاجتماعية في مصر**، القاهرة، مجموعة النيل العربية، ص 67.

([44]) عبد الغفار، شكر (2016) **اقتصاديات القطاع الأهلي في مصر**، القاهرة، مكتبة مدبولي، ص75.

([45]) سرحان، محمد محمود محمد (2010) **تفعيل دور الجمعيات الأهلية في تعزيز المواطنة لدى المرأة: دراسة مطبقة على الجمعيات الاهلية المعنية بالمرأة بمركز ومدينة المنصورة**، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الانسانية، مصر، العدد 28، الجزء 5، ابريل، 2010، ص 2322.

([46]) ابراهيم، سعد الدين إبراهيم (2000) **المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في مصر**، القاهرة، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، ص 22.

الدعم المالي الذي تقدمه الجمعيات الأهلية يكون موجهًا بالأساس لعلاج مشكلة الفقر التي تتسبب في ظهور العديد من الاحتياجات المالية لدى الأسر الفقيرة، وتستطيع الجمعيات الأهلية أن تقوم بحشد الموارد المحلية وتنمية المجتمعات الفقيرة، كما بإمكانها مساعدة الأسر الفقيرة من خلال مشروعات تقيمها لهم ومساعدات تقدمها سواء مادية أو فنية لإتاحة الفرصة لهم وتنمية مجتمعاتهم بما لديها من القدرة على تحديد الحاجات الاجتماعية والمحلية بشكل دقيق نتيجة لاتصالها المباشر بالمواطنين وأيضاً لديها القدرة على تقديم الخدمات بتكلفة أقل في ظل قدرتها على تعبئة الموارد وتنظيم الجهود التطوعية.[47]

وتقوم الجمعيات الأهلية بمساندة ومساعدة الأسر الفقيرة وتغطية احتياجاتها من خلال ما تقدمه من دعم مالي بالإضافة إلى إقامة المشروعات والمساعدة في إقامتها فنيًا وتدريبيًا، وتؤدي هذه الجمعيات دورها في مواجهة الفقر والبطالة من منظور تنموي على أساس أن الجمعيات تركز أساسًا على تقديم المساعدات، ولتفعيل دورها لابد من التركيز على تطوير اساليب العمل بها والانتقال من الرعاية إلى الانماء.[48]

2. الدعم التأهيلي وإشباع الاحتياجات

لقد جاء تطوير أدوار الجمعيات الأهلية ومنظمات المجتمع المدني تبعًا لدينامية الواقع وحاجاته المتعددة، فقد تطورت الجمعيات في تقديم خدماتها المالية والاغاثة المعيشية إلى تنمية المجتمع والعمل على كفالة حق الأفراد في العيش في بيئة متجددة ذاتيًا من خلال المشاريع التي تدعمها تلك الجمعيات أو التدريب بما يخدم المشروعات ويدعم أصحابها.[49]

ويأخذ الدعم التأهيلي عدة أشكال وهو يختلف عن الدعم المادي في انه لا يوفر مال للأفراد كي يشبعوا احتياجاتهم المختلفة، بل يوفر لهم برامج وأنشطة تؤهليهم كي يصبحوا قادرين على إشباع احتياجاتهم بأنفسهم.

([47]) عماد، عبد الغني عماد **(2008) سوسيولوجيا العمل الأهلي: محددات التكامل وعناصر التباعد** نموذج طرابلس، معهد العلوم الاجتماعية، ص 88.

([48]) مركز هي للسياسات العامة (2014) **ورقة سياسات الجمعيات الأهلية ومشكلة التمويل** جمهورية مصر العربية، الإسكندرية ص 10.

([49]) كمال، رزيق (2005) **التنمية المستدامة في الوطن العربي من خلال الحكم الصالح والديمقراطية**، مجلة العلوم الإنسانية، ص 12.

المبحث الثاني
الجمعيات الأهلية التي تهتم بالمرأة

دور الجمعيات الأهلية في تمكين المرأة المصرية:

صدقت مصر على المعاهدات والاتفاقيات الدولية لتعزيز مساهمة المرأة في الحياة العامة والسياسية، فقد وقعت على الاتفاقية الدولية لمناهضة جميع أشكال التمييز ضد المرأة والاتفاقية الدولية الخاصة بالحقوق السياسية للمرأة وتمت صياغة حقوق المرأة في بنود الدستور، ومواد القوانين المصرية التي لا تفرق بين الفرص التي يحصل على ها المواطنون إلا بقدر استعدادهم لتحمل المسئولية وقدرتهم على اكتساب الخبرات والمهارات اللازمة للمشاركة في عملية التنمية.[50]

نصت المادة (١٣) من إعلان مؤتمر بكين على (تمكين المرأة من مشاركتها الكاملة على قدم المساواة في جميع جوانب الحياة العامة بما في ذلك عملية صنع القرار وبلوغ مواقع السلطة، هي أمور أساسية لتحقيق المساواة والتنمية والسلام).[51]

فالمشاركة والتمكين هما وجهان لعملة واحدة، حيث أن مفهوم التمكين يشير إلى كل ما من شأنه أن يطور مشاركة المرأة وينمي من قدرتها ووعيها ومعرفتها، ومن ثم تحقيق ذاتها على مختلف الأصعدة المادية والسيكولوجية والاجتماعية والسياسية ويتيح لديها كافة القدرات والإمكانات التي تجعلها قادرة على السيطرة على ظروفها ووضعها، والإسهام الحر والواعي في بناء المجتمع.[52]

ونجحت مصر في وضع إطار مؤسسي يخدم قضايا المرأة ويضعها في قالبها الحضاري ويحافظ على المكاسب التي تحققت ويضيف إليها من خلال المجالس القومية. كما نجح المجلس القومي للمرأة في تضمين شئون المرأة في الخطة القومية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (٢٠٠٢ –٢٠٠٧) لتمكين المرأة من المشاركة الفعالة في التنمية.[53]

ويعرف صندوق الامم المتحدة الإنمائي للمرأة [54] التمكين على أنه: توفير فرص أكبر للمرأة للحصول على الموارد والتحكم في المجتمع أي أن التمكين هو مشاركة المرأة مشاركة تامة في صنع القرارات والسياسات المتعلقة بحياتهم وفي تنفيذها ضمن حيز الواقع.

هناك من يرى التمكين عملية منح النساء العاملات وتزويدهن بالمهارات والأدوات، والمعلومات، والسلطة، والمسؤولية المتعلقة بعملهن، ليتمكنوا من تصميم عملهن، واستخدام المعلومات، والتفاعل مع الآخرين، واتخاذ القرارات المناسبة دون الحاجة إلى موافقة مسبقة من الرئيس أو المدير.[55]

بناء على ما سبق، فتمكين المرأة، من وجهة نظر البحث الحالي هو العملية التي يتم بمقتضاها توفير فرص أكبر للمرأة للحصول على الموارد والمعارف والمهارات والمعلومات اللازمة لمساعدتها على تحسين ظروفها المعيشية

([50]) ثابت، نشوى توفيق (2004) تمكين المرأة ودورها في عملية التنمية: دراسة اجتماعية ميدانية، مطبعة العمرانية، الجيزة، الطبعة الأولى، ص 15.

([51]) نصار، هبة (2006) التمكين الاقتصادي للمرأة طريق للتقليل من الفقر، المؤتمر السادس للمجلس القومي للمرأة القاهرة، ص 12.

([52]) الشناوي، مرجع سابق ص 13.

([53]) الجندي، مرجع سابق، ص 22.

([54]) صندوق الأمم المتحدة الانمائي للمرأة (2000) مدخل سياسات النوع الاجتماعي، مكتب غرب آسيا، ص 64.

([55]) المدهون، موسى توفيق (1999) نموذج مقترح لتمكين العاملين في المنشآت الخاصة كأداة لإدارة الجودة الشاملة، مجلة الاقتصاد والادارة، المجلد ١٣، العدد ٢، جامعة الملك عبد العزيز، جدة. ، ص 77 – 78.

وإنجاز أهدافها، وذلك بهدف تعزيز قدرتها على المساهمة الإيجابية في رفاهية أسرتها وتقدم مجتمعها في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

أنواع التمكين:

يمكن حصر الأنواع الرئيسة للتمكين في الآتي:[56]

أ- التمكين الاجتماعي: زيادة نسبة مشاركة المرأة في القضايا المجتمعية، محلياً وعربياً مع التأكيد على دورها المهم في تكوين القيم الإيجابية على مستوى الأسرة والمجتمع. إيجاد المزيد من العلاقات المتنوعة بين منظمات المرأة الوطنية والعربية من أجل التنسيق فيما بينها، رفع مستوى الوعي للقضاء على كافة أشكال التميز ضد المرأة، العمل على توفير الخدمات التي تساعد المرأة على إحداث التوازن في مسؤوليتها ودورها التنموي.

ب- التمكين الاقتصادي: زيادة في حجم مشاركة المرأة في سوق العمل، ومدى استفادة المرأة من عائد المشاركة في التنمية، العمل على تمكين المرأة وزيادة قدرتها واعتمادها على الذات، من أجل إسهامها في الحياة الاقتصادية.

جـ- التمكين السياسي: الذي يتبلور في دعم المشاركة السياسية للمرأة، من خلال زيادة نسبة تمثيلها في مواقع اتخاذ القرار، وزيادة نسبة عضويتها في الأحزاب السياسية والنقابات، والجمعيات المهنية، ومنظمات المجتمع المدني، وزيادة تمثيلها في المؤسسات العربية والإقليمية والدولية.[57]

د- التمكين القانوني: يسعى الإطار القانوني إلى إيجاد ضمانات تحافظ على دور المرأة، وتضمن حقوقها من خلال:[58]

- العمل على تعديل التشريعات التي تحد من دور المرأة.
- مدى توعية المرأة العربية في حقوقها القانونية.
- تطبيق جميع الاتفاقيات الدولية التي تضمن الحقوق المدنية للنساء سواء في ظل الاختلال أو غيره.

هـ- التمكين المؤسسي: الذي يهدف إلى تقوية البنية الأساسية للمنظمات والهيئات التي تسعى إلى النهوض في مجال المرأة، وزيادة دور جميع المؤسسات التي تهتم بالمرأة، والعمل على إيجاد شبكة اتصال بين صانعي السياسات الكفيلة بتحسين وضعية المرأة في مختلف القطاعات.[59]

التمكين الصحي:

ويهدف إلى توفير الخدمات الصحية خاصة خدمة الطوارئ المتنقلة وذلك لتخفيض نسب وفيات النساء والأطفال، المساهمة في تعزيز دور مراكز الرعاية الصحية الأولية التي تقوم بدور خط الدفاع الأول لصحة الأسرة.

([56]) Longwe, Education for Women's Empowerment or Schooling for Women's Subordination? In Gender and Development, an Oxfam Journal, volume 6. No.2. July 1998, pp. 18 – 19.

([57]) فحجان، وفاء محمود (2006) مشاركة المرأة الفلسطينية في سوق العمل الرسمي بين التهميش والتمكين، دراسة ميدانية بمدينة غزة، رسالة ماجستير، معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية، ص 39.

([58]) المجلس القومي للمرأة (2004) المرأة المصرية والأهداف الإنمائية للألفية، المؤتمر الرابع للمجلس القومي للمرأة، القاهرة، ص 310.

([59]) قنديل،أماني (2005) المنظمات الأهلية العربية وتمكين المرأة، التقرير السنوي الرابع للمنظمات الأهلية العربية، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، القاهرة، ص 43.

بالإضافة إلى المشاركة في التوعية والتثقيف الصحي بانتظام وايلاء اهتمام خاص بالممارسات الضارة بصحة المرأة مثل التدخين والإدمان.

والعمل مع الجهات والمؤسسات البحثية على توفير المؤشرات لقياس صحة المرأة وتطوير قاعدة معلومات وبيانات حول صحة المرأة، والاهتمام بالمرأة المسنة ودورية إجراء الفحوصات عليها.

التمكين في مجالات التعليم: تهدف إلى تنسيق جهود هذه الجمعيات مع المؤسسات الرسمية للقضاء على الأمية بين النساء والفتيات.

تمكين المرأة في مجال حقوق الانسان:

محو الأمية القانونية للفتيات والمرأة من خلال التوعية المستمرة وعقد الندوات والمؤتمرات.

إنشاء وتدعيم الشبكات المحلية والاتصال فيما بين المنظمات العاملة في مكافحة العنف ضد المرأة.

وضع برامج واجراءات تهدف إلى التثقيف وزيادة الوعي في المجتمع.

رعاية ضحايا العنف، خاصة من البنات والنساء الواقع عليهن العنف، وتقديم الخدمات الطبية والنفسية والقانونية لمساعدة النساء ضحايا العنف، وتوفير المساعدة المناسبة لتمكينهن من إيجاد سبل الرزق والاندماج.

تمكين المرأة في مجال الإعلام:

المساهمة في دعم وتشجيع المبادرات الإعلامية الخاصة التي تعمل لصالح المرأة وتعزز حقوقها في وسائل الإعلام المرئية والمكتوبة والمسموعة وكافة أشكال الاتصال.

توجيه النظر للإعلاميين للتأكيد على تعزيز مكانة الأسرة والنسيج الاجتماعي السليم، وإبراز الصور الإيجابية للمرأة ودورها في المشاركة في تنمية مجتمعها وكذلك عدم استغلال المرأة وتشويه صورتها.

المساهمة في تدريب المرأة لبناء كوادر إعلامية نسائية وتعزيز قدراتها لتحقيق مشاركة أوسع للمرأة في وضع السياسات الإعلامية والمشاركة في مراكز صنع القرار في المؤسسات الإعلامية.

تمكين المرأة في مجال رعاية الطفلة والفتاة:

وضع استراتيجيات موجهة لمؤسسات التنشئة المختلفة (الأسرة والمدرسة والإعلام وغيرها) من أجل القضاء على التمييز ضد الطفلة وتغيير الصور النمطية للمرأة في المناهج والكتب المدرسية.

العمل على حماية الأطفال ومنع استغلالهم في العمل، وتنفيذ بنود الاتفاقيات الدولية المصادق على ها في هذا الشأن إعداد حملات إعلامية للقضاء على الممارسات الضارة بالطفلة الأنثى ومن بينها الزواج المبكر والختان والتنشئة الاجتماعية التي تحد من تنمية الطفلة بصورة طبيعية. ونشر الوعي في المناطق الريفية بأهمية مشاركة المرأة المجتمعية.

أهداف التمكين:

يهدف التمكين بصفة عامة إكساب الفرد القدرة على اكتشاف ذاته، وما بداخله من قدرات ومهارات يصل بها إلى نوعية الحياة التي يريدها ولا تعني التنمية الحصول على المزيد بل التطور نحو الأفضل، وزيادة الخيارات المتاحة وتحسين فرص الوصول إلى الخدمات والسلع وتعزيز قدرات الأفراد.

مبادئ التمكين:

يعتمد التمكين على عدة مبادئ أساسية هي:[60]

– **مبدأ المشاركة:** يعد مبدأ المشاركة من أهم المبادئ التي تناسب التمكين حيث أنه يبني أساس عملية المشاركة من جهة المرأة والإحساس بمشكلاتها والمشاركة في حلها بناء على قدراتها واستثمار مواردها.

– **مبدأ الاعتماد على الذات:** يسعى مدخل التمكين إلى العمل على تنمية قدرات المرأة الشخصية لكي تتمكن من مواجهة مشكلاتها بنفسها وبأقل الإمكانيات المتاحة لها.

– **مبدأ العدالة المجتمعية:** إن مدخل التمكين يسعى إلى إحداث وتحقيق المساواة والعدالة بين أفراد المجتمع، والعمل على الدفاع عن الأفراد المحرومين والضعفاء ويتم ذلك بأسلوب موضوعي بعيداً عن التحيز الشخصي.

مبدأ البدء مع المجتمع من حيث هو:

يتعامل التمكين مع المرأة من حيث هي ثم محاولة مساعدتها لتنمية قدراتها والتعامل معها حسب مواردها المتاحة فقط ثم يحاول تنميتها وإيجاد مصادر أخرى لتدعيمها.

كما يضيف السروجي [61] المبدأين التاليين للتمكين:

– **مبدأ المسئولية:** يعد الوصول للمعلومات والحصول على ها شرطاً من شروط المسئولية، وإعطاء الفرص للمواطن لمراقبة أداء الحكومة، كما أن المسئولية أداة فعالة لتصحيح الأداء والمطالبة وتبني مطالب وحاجات المواطنين.

– **مبدأ العدالة والمساواة القانونية:**

التي ترتبط بحقوق المواطنة والحقوق والواجبات، مما يتطلب المساواة والعدالة في التشريع بين المواطنين جميعاً بتباين انتماءاتهم الفئوية أو الجنسية أو المهنية...إلى غير ذلك من جوانب انتماءات أفراد المجتمع.

٣–٢– أبعاد التمكين:

يعد التمكين عملية رباعية الابعاد بدونها لا تعد المرأة مشاركة بصورة عادلة في عملية التنمية وتتمثل تلك الأبعاد في:[62]

البعد المعرفي (الإدراكي) (Cognitive)

يتضمن هذا البعد فهم طبيعة العوامل والظروف المسببة لتبعية النساء سواء على المستوى الماكرو أو المايكرو في الحياة ويركز هذا البعد على إمكانية المراجعة النقدية لخبرات النساء لملاحظة وتحديد أنماط السلوك المؤدية للاعتماد وتدعيم التبعية، لذلك ينادي البعد المعرفي بمعرفة وفهم الحاجه لصنع الخيارات التي ربما تتعارض مع التوقعات الثقافية والاجتماعية من ناحية، ومن ناحية أخرى فهو يسعى إلى فهم السيطرة الذكورية على الإناث متضمناً الجانب الجنسي والإيذاء البدني، ويعد فهم ومعرفة الحقوق القانونية للنساء بؤرة اهتمامه وتركيزه.

البعد النفسي Psychological:

يتضمن هذا البعد أن النساء يستطعن العمل على تحسين واقعهن الفردي والمجتمعي اللاتي يعشن فيه، ومن ثم يهتم هذا البعد بالمشاعر ومدى اعتقاد النساء بإمكانية إحداث تغيير في مجريات حياتهن بأنفسهن، كما يؤكد هذا

---

[60] عبد اللطيف، سوسن عثمان (2005) التمكين وأجهزته، المعهد العالي للخدمة الاجتماعية، القاهرة، ص 351 – 352.

[61] السروجي، طلعت مصطفى، مرجع سابق، ص 260 - 261.

[62] حلمي، إجلال إسماعيل (2006) رؤية مستقبلة للتمكين الاقتصادي للمرأة المصرية في محافظة القاهرة، المؤتمر السادس للمجلس القومي للمرأة، القاهرة،٢٨ مارس ، ص 6.

البعد على أن النساء تنشأ على الخضوع للرجل وعلى السماح للرجال باتخاذ كافة القرارات التي تؤثر على هن، لذلك فإن البعد النفسي يتضمن تغيير لوضع ونقد ذلك النظام.

البعد الاقتصادي Economical:

يتضمن ذلك البعد إمكانية مشاركة النساء في الأنشطة المولدة للدخل تلك التي من خلالها يستطعن أن يحصلن على دخول مستقلة، ويدعو إلى ضرورة حصول النساء على المصادر الإنتاجية والتحكم فيها.

ويشير هذا البعد إلى أنه بالرغم من الاستقلال المادي والاقتصادي للنساء إلا أنهن يعانون في سبيل ذلك المزيد من الأعباء بجانب الأعباء الأخرى، لذلك فمن الضروري تقديم الدعم وتذليل العقبات لهن ونقص الخبرات الإدارية والمهارات والمعلومات.

البعد السياسي Political:

ينطلق هذا البعد من فكرة إمكانات النساء في التحليل والتنظيم والحراك نحو التغيير الاجتماعي، ويعد العمل الجمعي عنصراً هاما في التغير الاجتماعي السياسي لأن مشاركة النساء في الفعل الجمعي (الجماعي (سوف يزيد من وعي الثقافيين الرجال وبقية النساء، الأمر الذي يؤدي إلى إحداث تغيرات على المستوى الاجتماعي.

وتضيف أماني (قنديل) [63] الأبعاد التالية لتمكين المرأة:

- الوصول إلى زيادة حقيقية في دخول النساء من خلال نشاط إنتاجي.
- تمكين النساء من أجل التحكم، أي توافر الخيارات والبدائل.
- تمكين النساء من أن يكون لهن قوة تفاوضية لتحسين مكانتهن.
- توفير الفرص للنساء لدعم شبكات الأمان الاجتماعي، والتي تمكنهن من حماية مصالحهن الفردية والجماعية.

٤- مؤشرات تمكين المرأة:

٤-١- مؤشرات التمكين الاجتماعي للمرأة:

أشار المجلس القومي للمرأة في تقريره الأول عام ٢٠٠١ إلى مؤشرات التمكين الاجتماعي التالية:

- مؤشرات الخصائص الديموجرافية للمرأة: الصحة، والغذاء، التعليم، المشاركة، فرص العمل.
- لفرص المتاحة للوصول إلى مصادر المعرفة والمعلومات.
- تنقية التشريعات من أي تحيز ضد المرأة في مجالات العمل والتملك والائتمان والأحوال الشخصية والتعامل أمام القضاء.
- لزيادة في أعداد منظمات المجتمع المدني التي تعمل مع المرأة سواء في التمكين القانوني أو التدريب والتعلم أو في مواجهة العنف الموجه ضد المرأة.
- مشاركة المرأة في إدارة وتنظيم البرامج والمشروعات التنموية.
- مشاركة المرأة في اتخاذ القرارات على مستوى الأسرة والعمل والمجتمع المحلي.

وقد حدد تقرير برنامج الأمم المتحدة [64] مؤشرات للتمكين الاجتماعي وهي:

---

[63] قنديل، أماني (2005) المنظمات الأهلية العربية وتمكين المرأة، التقرير السنوي الرابع للمنظمات الأهلية العربية، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، القاهرة، ص4 - 5.

[64] صندوق الأمم المتحدة الانمائي للمرأة (2000) مدخل سياسات النوع الاجتماعي، مكتب غرب آسيا، 2000، ص 4 - 5.

– قدرة النساء على التحليل المستقل والنقد والوصول إلى المعلومات.
– قدرة النساء على العمل والإفصاح عن الممارسات العنيفة ضدهن.
– قدرة النساء على التعامل جماعياً ضد أشكال الاستغلال مثل الأجور الصغيرة.
– قوة صنع القرار.
– زيادة القدرات الإدارية والتخطيطية للمرأة.
– زيادة أعداد النساء اللاتي يدرن الخدمات الخاصة بهن.

اعتمدت (نشوى ثابت) [65] على مجموعة من المؤشرات الاجتماعية للتمكين وهي:

- الثقة بالنفس واحترام الذات.
- الاعتماد على الذات أي اعتماد المرأة على نفسها.
- فعالية الذاتية أي الشعور بالقدرة على التأثير الفعال في حياتها وحياة أسرتها.
- التحرر من السيطرة.
- الاعتراف بها والتقدير لها.

٤–٢– مؤشرات التمكين الاقتصادي للمرأة:

أشار المجلس القومي للمرأة في تقريره الأول عام ٢٠٠١ إلى مؤشرات التمكين الاقتصادي التالية:

- زيادة الأنشطة والمشروعات التي تساعد في زيادة توليد الدخل للمرأة.
- زيادة فرص المرأة في الحصول على دخل خاص بها.
- زيادة وتحسين مهارات المرأة ومعارفها التي تمكنها من المنافسة في سوق العمل.
- زيادة مشاركة المرأة في تنظيم وإدارة المشروعات.
- المساواة النوعية في الأجور والرواتب عن نفس العمل وبنفس الكفاءة.
- تزايد أعداد العاملات في مشروعات القطاع الخاص والعام والأجهزة الإدارية المختلفة.
- قدرة المرأة على التصرف في دخلها الخاص بها.
- زيادة فرص المرأة في الحصول على تسهيلات ائتمانية وذلك للحصول على قروض للحصول على دخل خاص بها.

أما الوكالة الكندية العالمية للتنمية فقد ركزت على المؤشرات الاقتصادية التالية: [66]

- التغيرات الطارئة على معدلات البطالة/ العمالة بين النساء والرجال.
- التغيرات التي حدثت على الوقت المستهلك في بعض النشاطات المختارة خصوصا المشاركة المتزايدة من قبل أعضاء العائلة في الأعمال المنزلية المأجورة ورعاية الاطفال.
- النسبة المئوية للتغير في الممتلكات التابعة والخاضعة لسيطرة الرجال والنساء (الأراضي– العقارات – المواشي) عبر الشريحة الاجتماعية والاقتصادية.
- متوسط إنفاق الوحدة المعيشية التي يرأسها الذكور والإناث على الصحة والتعليم.

([65]) ثابت، نشوى توفيق (2004) تمكين المرأة ودورها في عملية التنمية: دراسة اجتماعية بمدينة القاهرة، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة عين شمس، القاهرة، ص 240- 242.
([66]) حلمي، مرجع سابق، ص 12.

- القدرة على القيام بعمليات شراء صغيرة وكبيرة بشكل مستقل.
- النسبة المئوية لتوفير قروض التسليف وتقديم الخدمات المادية والعينية إلى الرجال والنساء من المصادر الحكومية وغير الحكومية.

وقد اعتمدت (نشوى ثابت) [67] على مجموعة من المؤشرات الكيفية الصغرى في التمكين الاقتصادي للمرأة وهي:

- الاعتماد على الذات.
- اتخاذ القرار الاقتصادي.
- حصولها على الموارد الاقتصادية في الأسرة والتحكم فيها.
- الاستقلال والأمان الاقتصادي.
- إتاحة الفرصة والخيارات والتحكم فيها.
- الوعي الاقتصادي.
- إدراك التمكين.

٤-٣- مؤشرات التمكين السياسي:

أشار المجلس القومي للمرأة في تقريره الأول عام ٢٠٠١ إلى مؤشرات التمكين السياسي التالية:

- مشاركة المرأة في المجالس التشريعية على المستويات المحلية والمركزية.
- مشاركة المرأة في الأحزاب والنقابات والمنظمات غير الحكومية.
- زيادة نسبة السيدات الحائزات على بطاقات انتخابية ونسبة مساهمتهن في التصويت.
- زيادة فرص المساعدة والدعم الفني للمشاركة السياسية من جانب المرأة.
- تعظيم مشاركة النساء في اختيار وصياغة السياسات العامة والقطاعية ووضع الموازنات وتوزيع اعتمادها ومراقبتها.

ملتقى الهيئات لتنمية المرأة:

في نهاية عام 1994 اجتمع ممثلو عدد من المنظمات الأهلية المصرية لصياغة احتياجاتها في ورشة عمل التقى فيها أكثر من 22 منظمة أجمعوا على أهمية وحاجة العمل النسائي في مصر لكافة أشكال التعاون فيما بينها، وذلك لتكوين قوة ضغط محسوسة الأثر في قضايا المرأة عن طريق تقوية ودعم الكفاءات وتنمية قدرات المشاركين والمستهدفين لتطوير أدواتهم في تنمية المجتمع متخذين من الالتزام بالاتفاقية الدولية لإلغاء كافة أشكال التمييز ضد المرأة كأساس فكري لعملهم المشترك وكحد أدنى للمبادئ التي تجمع بين المنظمات المشاركة في الملتقى.

وفي نوفمبر عام 1996، بدأ العمل بملتقى الهيئات لتنمية المرأة كمنظمة أهلية مشهرة وكشركة مدنية غير هادفة للربح بمشاركة إحدى عشرة منظمة أهلية شكلوا مجلس الأمناء، تعمل في ضوء الاتفاقية الدولية لإلغاء جميع

([67]) ثابت، نشوى توفيق، مرجع سابق، ص 240- 242.

أشكال التمييز ضد المرأة كمرجعية لها، وخاصة المنظمات العاملة مع النساء بهدف رفع كفاءتها لتحقيق أهدافها وغاياتها التنموية وذلك من خلال أنشطة الملتقى الآتية:

أولاً: التـــدريب:

يخدم أعضاء المنظمات الأهلية المشاركة وكذلك المنظمات العاملة في مجال تنمية المرأة في القاهرة والأقاليم.

ثانياً: التوثيـــق:

يستهدف مد المنظمات والأفراد بالمعلومات والبيانات والحقائق المرتبطة بقضايا المرأة من خلال المكتبة والأرشيف ومركز المعلومات.

ثالثاً: الإعـــلام:

يساهم في رفع وعي النساء والرجال بقضايا المرأة ودعم عمل المنظمات الأهلية في عملها في الفئات المختلفة للنساء.

رابعاً: اللجنة القانونية:

تعمل على التوعية القانونية بحقوق النساء، ومتابعة القوانين التي تميز ضد المرأة بالبحث والدراسة وصياغة مشروعات قوانين بديلة تتوافق مع بنود الاتفاقية الدولية لإلغاء كل أشكال التمييز ضد المرأة في محاولة للوصول إلى الجهات التشريعية.

خامساً: لجنة الحملة ضد الفقر والعنف:

تواصل تطوير مطالب النساء والمجتمع المصري للقضاء على الفقر والعنف ضد المرأة، وتعمل ضمن الحملة العالمية التي توجه مطالبها للأمين العام للأمم المتحدة، وتنشر الوعي بالوثائق التي أصدرتها نساء العالم حول الفقر والعنف.

ملتقى المرأة والذاكرة:

تاريخ النشأة: تأسس الملتقى رسميا في يناير 1997، حيث كان قد بدأ عام 1995 كمشروع إلى أن تقرر أن يستقل كمؤسسة، وهو عبارة عن مجموعة بحثية تعمل وفق نشاط مخطط، وتركز تلك المجموعة على الأنماط والمفاهيم الثقافية المنحازة ضد المرأة، وذلك بدراسة تاريخ نشأتها والهدف منها. وأهم الأهداف: يتركز عمل المجموعة على إعادة قراءة التاريخ الثقافي العربي من منظور يأخذ في الاعتبار الشكل الثقافي والاجتماعي للجنس، وذلك بهدف إنتاج مادة ثقافية يمكن استخدامها في القطاع الاجتماعي عن قضايا المرأة، ومن ثم إدخال البحث الذي يأخذ في الاعتبار الشكل الثقافي والاجتماعي للجنس إلى الدوائر الأكاديمية العربية. الأنشطة: محاولة التعاون والتفاعل مع أكبر عدد ممكن من المؤسسات والهيئات من أجل نشر فكر المجموعة، ويتمثل أحد نماذج التفاعل والعمل المشترك في العلاقة مع بعض المؤسسات التي ترعاها وزارة الثقافة، كما وجدت المجموعة أيضا استجابة من قبل الصحافة لدعوتها. كما ينظم أيضا ملتقى المرأة لقاءات يمكن تسميتها ندوات توعية، وكمثال لتلك الندوات:(مقارنة بين منهج التشريع في الإسلام، وفي القانون الوضعي الإنجليزي – الحواديث الشعبية من وجهة نظر المرأة – مقارنة الحركة النسائية في مصر والهند – عرض لمشروع مسرحية نسائية).

المبحث الثالث
معوقات الجمعيات الأهلية

المعوقات التي تواجه الجمعيات الأهلية في إشباع احتياجات المستفيدين من خدماتها:

تعددت وتنوعت المعوقات التي تواجه الجمعيات الأهلية في إشباع احتياجات المستفيدين من خدماتها وتحد من تحقيق أهدافها وتتمثل في الآتي:[68]

1_ معوقات مرتبطة بالموارد والإمكانيات:

تعاني الجمعيات الأهلية من معوقات حالية وأخرى مادية تحد من تحقيق أهدافها وتتمثل في الآتي:

أ- معوقات مرتبطة بالموارد المالية (التمويل):

تواجه الجمعيات الأهلية في مصر بعض العقبات المتعلقة بنقص التمويل كما أن هناك عدم تكافؤ في فرص الحصول على التبرعات والهبات.

وتعد مشكلة التمويل من أهم العوامل التي تعرقل عمل الجمعيات الأهلية وتحد من نشاطها, حيث تلعب المساعدات المادية دورًا محوريًا في تحديد اتجاهات عمل الجمعيات الأهلية, ويلاحظ أن العديد من الجمعيات الأهلية تعتمد في تمويل أنشطتها وبرامجها على تبرعات الشركات والمحسنين، ويعتري هذا المصدر من التمويل بعض المخاطر التي من أهمها التذبذب والمشروطية، حيث تتفاوت حجم التمويلات من فترة لأخرى ومن سنة لأخرى مما قد يؤثر على عمل الجمعيات، كما أن اشتراط المحسنين توظيف تمويلاتهم في أغلب الأحيان لتنفيذ أنشطة محددة من شانه أن يضر بالأولويات التي ترسمها الجمعيات في اطار خطط عملها, كما تتأثر فرص الحصول على التمويل, وكذلك نوعية النشاط والتوجيهات والأهداف المعلنة من قبل الجمعيات الأهلية سواء كان التمويل من جهة محلية او دولية, بالإضافة إلى ذلك، فإن التنافس على مصادر التمويل ذاتها يشكل عائقًا كبيرًا في الحصول على التمويل اللازم.[69]

ب- معوقات مرتبطة بالموارد البشرية:

- **<u>معوقات تتصل بنقص الفنيين والخبراء والمختصين:</u>**

تستعين الجمعيات الأهلية بالفنيين والخبراء المتخصصين للعمل بكفاءة إلا أن هناك بعض الجمعيات الأهلية التي تعاني من نقص في عدد هؤلاء الفنيين والخبراء مما يؤدي إلى التركيز على أنواع معينة من البرامج دون البعض الآخر مما لا يحقق أهداف الجمعيات كاملة.[70]

- **<u>معوقات تتصل بوجود أشخاص غير مؤهلين مهنيًا:</u>**

يلاحظ أن بعض العاملين في الجمعيات الأهلية غير متخصصين مهنيًا ويترتب على ذلك العديد من المشاكل بين هؤلاء العاملين وبين المستفيدين منها، وبالتالي تنتج آثار سلبية على الجمعية وعلى أهدافها في المجتمعات الفقيرة.[71]

كما تعاني كثير من الجمعيات الأهلية من عدم توافر القوة البشرية الكفء إلى جانب أعضاء مجلس الإدارة لتحقيق أهداف الجمعية والقيام بأنشطتها، مما يستدعي وضع استراتيجية للنهوض بدور الجمعيات الأهلية حتى تصبح أداة فاعلة من حيث تقديم الخدمات.[72]

- **<u>معوقات مرتبطة بتدني مشاركة الأعضاء العاملين بالجمعيات الأهلية:</u>**

([68]) عبد الله، الخطيب وآخرون (1999) **الإسهام الاقتصادي والاجتماعي للمنظمات الأهلية في الدول العربية**، القاهرة، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، ص 114.

([69]) محمد، عبد الفتاح محمد: **إدارة الهيئات الاجتماعية**، مرجع سبق ذكره، ص 315.

([70]) ماهر، أبو المعاطي علي: **إدارة المؤسسات الاجتماعية**، ط3 ، مرجع سبق ذكره، ص ص 96-97.

([71]) صفوت، صلاح الدين النحاس: **الجمعيات الاهلية المشاكل والحلول، اتحاد جمعيات التنمية الإداري**، مرجع سبق ذكره، ص 13.

([72]) رفيقة، سليم محمود (1997) **المرأة المصرية مشكلات الحاضر وتحديات المستقبل**، القاهرة، دار الأمين للنشر والتوزيع، ص 182.

تعاني بعض الجمعيات الأهلية من تدني مشاركة الأعضاء العاملين بها في اجتماعات الجمعية العمومية حيث يترتب على تدني هذه المشاركة أن يظل عدد قليل من النشطين من أعضاء الجمعية هم المسيطرون على الجمعية.[73]

2- معوقات مرتبطة بالهيكل التنظيمي للجمعيات الأهلية:

(أ) الإدارة الذاتية: الديمقراطية للجمعيات الأهلية:

وتتمثل في وجود قيادات تاريخية تستمر لفترات دون توفير الفرصة لقيادات شابة جديدة، كما أن عملية صنع القرار داخل هذه الجمعيات تتم في أحوال كثيرة بشكل فردي وليس جماعي.[74]

كما تفتقد هذه الجمعيات الشروط الآلية لحدوث تحول ديمقراطي على مستوى العمل الأهلي وعلى مستوى المجتمع المدني ككل، نتيجة لذلك نجد هناك مجتمع به جمعيات أهلية ضعيفة متفككة وصراعات داخلية بها تعوق أية محاولة للحشد وأي محاولة للتعبئة، وذلك نتيجة لافتقار الجمعيات الأهلية للديمقراطية الداخلية التي تؤدي إلى كثرة الانشقاقات والصراعات.[75]

(ب) الصراع التنظيمي والإداري بالجمعيات الأهلية:

توجد الكثير من الصلاحيات التنظيمية والإدارية إلى فئة الإدارة ال على ا بالجمعيات الأهلية، إلا أن طبيعة العمل الاجتماعي تتطلب نوع من المرونة الإدارية والتنظيمية بين الإدارة ال على ا والفئات المهنية الاجتماعية المتخصصة، وكثيرًا ما يحدث نوع من الصراع المهني والتنظيمي بين هذه الفئات الإدارية وأولويات تحقيق الأهداف العامة.[76]

وقد يرجع الصراع التنظيمي والإداري في بعض الجمعيات الأهلية إلى ضعف الجهاز الإداري بها وعدم الفصل بين الأدوار المختلفة لمجلس الإدارة أو المدير التنفيذي أو الجهاز الوظيفي مما يؤدي هذا البطء في أداء الخدمات، وعدم المرونة، والفساد الإداري.[77]

(ج) القصور في تنظيم العمل وأساليبه:

فبعض الجمعيات الأهلية لا تملك لائحة عمل تحدد توزيع الأدوار والمسؤوليات، وهناك نقص واضح في مقومات البنية الأساسية سواء من حيث توفر المقر الملائم أو نظم الاتصال.[78]

- **معوقات ترجع للاحتياجات**

في بعض الحالات تكون الاحتياجات نفسها سبباً في إعاقة اشباعها وذلك في بعض الحالات مثل:[79]

- تعدد الاحتياجات لدى الفرد الواحد لدرجة يصعب معها تحديد الأولويات بدقة أو الاتفاق على جوانب برنامج الرعاية المطلوبة.
- ارتفاع معدل تكرار الاحتياجات بدرجة لا تبرز النجاح في إشباعها.

([73]) علي، سيد فهمي (1996) **الجمعيات الأهلية والتنمية الاجتماعية في مصر الفاعلية – العوائق – المستقبل**، بحث في المؤتمر العلمي الأول حول الجمعيات الأهلية وتنمية المجتمعات المحلية في الوطن العربي، بنها، 8/24 – 9/4/، ص 165.

([74]) قنديل، أماني (1994) **المجتمع المدني في العامل العربي، دراسة للجمعيات الأهلية العربية**، القاهرة، دار المستقبل العربي، ص 103.

([75]) نايل، صابر (2001) **حول مستقبل العمل الأهلي في مصر، القاهرة، البرنامج العربي لنشطاء حقوق الإنسان**، اللجنة التنسيقية لمنظمات العمل الأهلي، ص 156.

([76]) عبد الرحمن، عبد الله (2001) **إدارة المؤسسات الاجتماعية بين الاتجاهات النظرية والممارسات الواقعية**، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ص 347.

([77]) عبد اللطيف، رشاد أحمد (2000) **إدارة وتنمية المؤسسات الاجتماعية**، الإسكندرية، المكتبة الجامعية، ص 216.

([78]) **المرجع السابق**، ص 216.

([79]) محمد، نجيب توفيق (2002) **الخدمة الاجتماعية مع الأسرة والطفولة والمستقبل**، الكتاب الثاني، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، ص 145.

- قد تتشابك العلاقات بين احتياجات بعض أفراد المجتمع وباقي أفراده، مما يجعل محاولة جمع التبرعات وتشجيع الجهود على اشباعها أمر في غاية الصعوبة.

- **معوقات ترجع للمستفيدين**

في حالات عديدة لا يلتزم المستفيدين ببرامج الرعاية ولا يتعاونوا بالقدر الكافي مع مقدمي الخدمة، كما قد يسعى البعض منهم للحصول على الإعانات والدعم نفسه من عدة جهات خاصة في حالة عدم التنسيق على مستوى شبكة الرعاية. وأخيراً، قد لا يستطيع المستفيد نفسه تقدير احتياجاته بطريقة صحيحة وبالتالي لا يستجيب كما يجب لبرنامج الرعاية الموضوع له.[80]

- **معوقات ترجع للمجتمع**

من أهم المعوقات التي تواجه الجمعيات الأهلية في تقديم خدماتها للمستفيدين بعض المعوقات التي تعود للمجتمع الذي تعمل فيه الجمعية ومنها قصور التشريعات في المجالات التالية:[81]

- الدعم الرسمي المطلوب تقديمه للجمعيات الأهلية بوصفها شريكاً في التنمية سواء من أجل تنفيذ برامج أو مشاريع حكومية في مجال التنمية الاجتماعية أو لتنفيذ برامج أو مشاريع خاصة بهذه الجمعيات.
- استفادة الجمعيات الأهلية من حق النفع العام مع ما يتيحه لها ذلك من دعم حكومي.
- تنظيم الدعم الفني لفائدة الجمعيات الأهلية.
- تنظيم جهود المتطوعين بما يخدم التنمية الاجتماعية في البلد بالتنسيق مع الجهات الأهلية.
- الامتيازات والتسهيلات الممنوحة للعاملين في الجمعيات الأهلية.

لذا يقع على عاتق منظمات المجتمع المدني ضرورة نشر ثقافة التطوع والمشاركة العامة، وخاصة بين فئات الشباب والمرأة باعتبارها الركيزة الأساسية للبناء والتطوير وترسيخ قيم التضامن، والعمل الجماعي والممارسة الديمقراطية واحترام الحريات والرأي الاخر.[82]

ومن ضمن المعوقات التي تواجه الجمعيات الأهلية في إشباع احتياجات المستفيدين من خدماتها وتعود على الجمعية الأهلية ذاتها هي المعوقات التي تواجه الجمعية الأهلية في تسويق خدماتها والتي يتمثل أهمها فيما يلي:[83]

1. الصعوبات التي تواجه الجمعيات الأهلية في تخطيط تسويق خدماتها مثل أنه لا يوجد بالجمعية مسئول تخطيط تسويقي، عدم اهتمام الجمعية بتحليل البيانات الخاصة بالعملاء، معايير وإجراءات الحصول على الخدمة غير محددة، خدمات الجمعية تتسم بالتكرار والازدواجية، خدمات الجمعية تناسب طموحات المستفيدين، لا يوجد خطة للاستفادة من المنظمات المجتمعية ذات الارتباط، وجود منظمات تؤدي نفس الخدمة بالمجتمع المحلي، ميزانية الجمعية لا تفي بوضع خطط تسويقية، عدم مرونة أهداف الجمعية، التخطيط لتسويق الخدمات يعتمد على الاجتهادات الشخصية، لا تستفيد الجمعية من التكنولوجيا الحديثة في التخطيط، لا يوجد تقويم مستمر لخطط الجمعية وخدماتها، عدم وجود سياسة واضحة لمواجهة مشكلات الجمعية، يعتمد مجلس الإدارة على الإدارة التقليدية لخدمات الجمعية، ارتفاع تكلفة نشاط التسويق وما يترتب على عدم تنفيذ دورات تدريبية حول التسويق بالجمعية.

([80]) **المرجع السابق**، ص 147.
([81]) توفيق، محمد نجيب **مرجع سبق ذكره**، ص 160.
([82]) صفوت، صلاح الدين النحاس: **الجمعيات الاهلية المشاكل والحلول، اتحاد جمعيات التنمية الاداري**, مرجع سبق ذكره، ص 70.
([83]) عبد العال، عبد الحليم رضا: **مرجع سبق ذكره**، ص 301.

2. الصعوبات التي تواجه الجمعيات الأهلية في تسعير خدماتها مثل عدم وجود خطة واضحة لتسعير خدمات الجمعية، يتم التسعير بناءً على نظرائها في المجتمع المحلي، عدم مشاركة المستفيدين في تسعير الخدمات، عائد الخدمة لا يكفي بمشروعات الجمعية، عدم وجود تصريح بجمع المال مقابل الخدمة، لا توجد وحدة حسابية قادرة على التسعير، عدم رغبة بعض المتخصصين في التعاون مع الجمعية، تأثر الجمعية بالأزمات المالية المتلاحقة، سعر الخدمة لا يتناسب مع شكلها ومضمونها، ارتفاع سعر الخدمة بشكل لا يناسب قدرة المستفيدين، عدم وجود متطوعين من المتخصصين كاف، تنتدب الجمعية المتخصصين الشبان حديثي التخرج، عدم اهتمام مجلس الإدارة بإدارة تسعير الخدمات، تبالغ الجمعية في أسعار خدماتها تحقيقا للربح.
3. الصعوبات التي تواجه الجمعيات الأهلية في الترويج لخدماتها مثل ليس لدى مجلس الإدارة رؤية واضحة لترويج خدمات الجمعية، إمكانية الجمعية لا تساعد على تصميم رأي موحد لمروجي الخدمات، عدم وجود خطة لجودة ترويج الخدمة، عدم مشاركة المستفيدين في ترويج خدمات الجمعية، تعتمد الجمعية على ضغط الحاجة في الإقبال على خدماتها، الفقر هو الأساس في توجيه المستفيدين للحصول على خدمات الجمعية، قدرات الجمعية المالية لا تساعدها على الترويج بالصحف أو الإعلام، التخطيط لترويج الخدمات يعتمد على العلاقات الشخصية، عدم تنوع أساليب الترويج بالجمعية، عدم وجود وعي تسويقي بالجمعية، عدم الأخذ بآراء المستفيدين أو فحص شكواهم، عدم وجود تكنولوجيا حديثة بالجمعية إلا الحاسب الآلي، أسعار خدمات الجمعية البسيطة السبب في رواجها.[84]
4. الصعوبات التي تواجه الجمعيات الأهلية في إدارة جودة خدماتها مثل عدم جودة خدمات الجمعية بالمقارنة بغيرها، عدم تبني مجلس إدارة الجمعية رؤية واضحة لأهداف المشروع، ضعف تنمية المعارف والمعلومات الإدارية لدى العاملين، عدم الاقتناع بأهمية تطبيق استراتيجية الجودة، ضعف الثقة في المشروع وخدماته، عدم تكامل فريق العمل بالجمعية، لا يوجد خطة للتدريب المستمر، عدم الإنصات الواعي للعملاء أو المستفيدين، عدم وجود متابعة فاعلة وإشراف مباشر، عدم وجود خطة للتغلب السريع على المعوقات والتحديات، عدم وجود خطة بحثية لتطوير خدمات الجمعية، لا توجد وحدة لضمان الجودة بالجمعية، عدم انتشار ثقافة الجودة لدى العاملين
5. الصعوبات التي تواجه الجمعيات الأهلية في الإعلان عن خدماتها وتوزيعها مثل عدم وجود خطة إعلانية عن خدمات الجمعية، مكان الجمعية يصعب الوصول إليه، وجود تمييز في توزيع الخدمات على المستفيدين، عدم الاستفادة من المستفيدين في عملية الإعلان والتوزيع، عدم وجود متخصص في مجال الإعلان والتوزيع بالجمعية، وجود إعلان سلبي من جانب المستفيدين، ميزانية الجمعية لا تفي بتعيين مسئول إعلان وتوزيع، عدم قدرة الجمعية على دراسة اتجاهات وأنماط المستفيدين، عدم قدرة الجمعية على التطوير في شكل ومضمون الخدمة، عدم التطوير في الإعلان والتوزيع عن الخدمة، التقليدية في إدارة الإعلان والتوزيع بالجمعية، عمل الإعلان والتوزيع تجرى بأسلوب اجتهادي وشخصي، مجلس إدارة غير مقتنع بجدوى التسويق.

كما يؤدي ضعف التنسيق والتعاون والتكامل بين الجمعيات الأهلية في نطاق الأنشطة والبرامج المشابهة والمقدمة إلى نفس الفئات والشرائح الاجتماعية سواء على الصعيد المحلي أو على الصعيد القومي إلى الازدواجية، وبعثرة

([84]) توفيق، محمد نجيب: **الخدمة الاجتماعية مع الأسرة والطفولة والمستقبل**، مرجع سبق ذكره، ص 164.

الجهود والإمكانيات وضعف التنفيذ والفا على ة في تطبيق البرامج والانشطة التنموية. كما أن ازدواجية وتعددية العضوية في كثير من الجمعيات تقود أيضا إلى تشتيت الجهود وخفض مستوى الفا على ة في الأمد البعيد.[85]

كما تعاني العديد من الجمعيات الأهلية من قصور في النواحي المؤسسية والتنظيمية حيث يعاني أغلبها من اختلال الهياكل التنظيمية ما يترتب عليه خلل في توزيع الادوار داخل الجمعية مما يحول دون تحقيق الأهداف المرجوة ويعيق اتخاذ القرارات المناسبة، خلل في التنسيق بين مختلف مكونات الهياكل التنظيمية، ضعف في توزيع الموارد البشرية المؤهلة حسب متطلبات الوظائف المطلوبة ضمن الهياكل التنظيمية.[86]

وأيضًا غياب التخطيط الاستراتيجي ما يؤدي إلى الاقتصار على انجاز مجموعة من الانشطة المتفرقة والموسمية التي تفتقر إلى الانسجام وإلى تحديد الأهداف وقياس النتائج.[87]

٥- معوقات تمكين المرأة:

توجد العديد من المعوقات التي تواجه جهود وتمكين المرأة بصفة عامة والمرأة الريفية المعُيلة بصفة خاصة، حيث يمكن تصنيف هذه المعوقات على النحو التالي:

٥-١- معوقات التمكين الاجتماعي للمرأة:

يتفق كل من (سامية الساعاتي)[88] و(وفاطمة كاظم)[89] وأبو طاحون) على أن معوقات التمكين الاجتماعي للمرأة تتمثل في الآتي:

أ- الأمية وانخفاض المستوى الت على مي والثقافي والمهاري:

تعتبر الأمية من أخطر المشاكل التي تواجه عملية التنمية، فالأمية تمثل عائقاً كبيراً أمام التنمية، وتزداد خطورتها عندما تكون بين النساء وهن المربيات الاوائل للأطفال، حيث تزداد الخطورة على مستقبل الأجيال.

كما أن ارتفاع نسبة الأمية بين النساء في مصر يعد معوقاً أساسياً أمام المرأة المصرية وبخاصة المرأة الريفية، وقد يرجع ذلك إلى الموروث الثقافي الذي يرى عدم ضرورة تعليم الإناث والخوف عليهن من السفر خارج مجتمع القرية اللاتي يعشن فيها وأن المرأة مصيرها للزواج ولا جدوى للتعليم.

واتضح أيضا أن المستوى المهاري للمرأة في الريف ضعيف رغم إنها دؤوبة ومدبرة ولكن في حدود وفي إطار شديد التواضع، وذلك لبعدها عن فرص المعرفة والتقنيات التي من شأنها أن تحسن نوعية الحياة وتساعدها على التكيف مع المتغيرات والتطورات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية.

٥-٢- معوقات التمكين الاقتصادي للمرأة:[90]

معوقات التمكين الاقتصادي للمرأة في الآتي:

-عدم قدرة المرأة على التوفيق بين واجباتها المنزلية والتزاماتها الوظيفية.

-عزوف الرجل في مجتمعنا عن تقبل المشاركة وتحمل الأعباء الناتجة عن عمل المرأة.

-عدم توافر التسهيلات التي تخفف من الأعباء الأسرية عن المرأة.

([85]) عبد العال، عبد الحليم رضا، مرجع سبق ذكره، ص 340.

([86]) قنديل، أماني (2004) **تطوير مؤسسات المجتمع المدني**، القاهرة، الشبكة العربية للمنظمات الاهلية، ص 52.

([87]) **المرجع السابق**: ص 52.

([88]) الساعاتي، سامية حسن (2003) علم اجتماع المرأة، مكتبة الأسرة، مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ص 76.

([89]) كاظم، فاطمة، وعدلي أبو طاحون (2003) المرأة الريفية المصرية عطاء عبر التاريخ، المجلس القومي للمرأة، القاهرة، ص 251 - 252.

([90]) درويش، رمضان محمد (2004) واقع المرأة المصرية ودرورها التشاركي في عملية التنمية، المؤتمر السنوي الرابع والثلاثون لقضايا السكان والتنمية، المركز الديموجرافي، القاهرة، ص 11.

–المجتمعات العربية مجتمعات ذكورية يصعب فيها قبول أن المرأة تأخذ قرارها بنفسها دون تدخل الرجل في حياتها لأنه وفي أغلب الأحيان يفرض على ها البقاء في المنزل لرعاية الأطفال حتى وإن كانت تعول أسرتها ويكون مرجعها لأحد الذكور بعائلتها فلا تستطيع أخذ أي قرارات بدون الرجوع إليه.

–هناك معوقات مرتبطة بالنوع تتجلى في استهانة الرجل بقدرتها على العمل والقدرة على التفاوض واتخاذ القرار.

–عدم تمتع المرأة بالحركية وذلك بسبب العناصر الثقافية والواجبات الاجتماعية التي تعيق المرأة في أداء أعمالها في الإنتاج والبيع والشراء.

تبعية المرأة الاقتصادية التي تعد عاملاً مهماً وكبيراً يحول دون ممارستها حريتها في التعليم وتحركها اقتصادياً.

–عدم تقدير جهود المرأة العاملة.

– عدم قبول الرجال لاستقلاليه المرأة مما يؤدي إلى اتخاذ الرجال (الزملاء) مواقف سلبية تجاهها في العمل.

– عدم إدراك التعاون بين الرجل والمرأة داخل نطاق الأسرة وبالتالي تقع معظم أعباء شئون الأسرة على المرأة.

– ممانعة الزوج انضمام المرأة إلى قوة العمل.

– إحجام بعض النساء من فئات اجتماعية عن العمل.

– اعتبار الزوج هو صاحب القرار في عمل المرأة.

– سلبيات المرأة تجاه العمل.

٥–٣– معوقات التمكين السياسي للمرأة:

إن أهم معوقات التمكين السياسي للمرأة هي:[91]

أ– نمط الموروثات الثقافية:[92]

سيادة ثقافة التمييز ضد المرأة:

جـ– عدم رغبة المرأة وعدم ثقتها بنفسها إلى درجة الإحجام عن المشاركة السياسية:[93]

د– افتقاد المرأة للحماس السياسي والاهتمام بالأمور السياسية

هـ– عدم اقتناع قيادات الأحزاب السياسية بدور المرأة:

و– المواقف السلبية السائدة تجاه مشاركة المرأة في الحياة العامة:

ز– انخفاض الأداء البرلماني وعدم الاهتمام بمناقشة قضايا المرأة :أظهرت عدد من الدراسات انخفاض الأداء البرلماني سواء في المناقشة للتقارير أو تقديم الأسئلة إلى الوزراء أو مناقشة القضايا الخاصة بالمرأة ولعل ذلك ينعكس بالضرورة على اتجاه المرأة الناخبة لتمثيلها وتمثيل مصالحها واحتياجاتها بل موقف الرجل من قدرتها ومهارتها السياسية.

([91]) كمال، محمود مصطفي (2003) اتخاذ المشاركة السياسية للمرأة في صنع القرار السياسي، مؤشرات ومحددات. العولمة وقضايا المرأة والعمل، مطبوعات مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ص 90.

([92]) الجوهري، هناء (2002) دراسة تحليلية لشهادات المشاركات في الحياة العامة العربية، المرأة وقضايا المجتمع، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، القاهرة، ص 347.

([93]) نوير، عبد السلام (2003) لمشاركة السياسية للمرأة في مصر، المجلة الاجتماعية القومية للمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، المجلد ٣٩،العدد الثاني، ص 18.

النتائج:

1- تقدم الجمعيات الأهلية برامج الدعم المالي والدعم التأهيلي وبرامج التدريب.
2- تقوم برامج الدعم المالي والتأهيلي على إشباع احتياجات المستفيدين من الجمعيات الأهلية.
3- تقوم الجمعيات الأهلية على دعم المرأة نفسيا واجتماعيا وصحيا وسياسيا.
4- توجد عدة معوقات تواجه برامج الدعم المالي والتأهيلي التي تقدمها الجمعيات الأهلية للمستفيدين بصفة عامة والمرأة بصفة خاصة.

5- أن من أهم المعوقات التي تحول دون تمكين المرأة ان هناك حالة من عدم الوعي لدى بعض السيدات بدور الجمعيات الأهلية ذلك بالإضافة إلى عدم توافر التمويل المحلى الكافي لدعم الخدمات التي تقدم للمرأة من خلال الجمعيات، بالإضافة إلى بعد الجمعيات عن بعض منازل السيدات مما يعيق استفادتها من خدمات الجمعيات الأهلية.

6- عدم اقتناع قيادات الأحزاب السياسية بدور المرأة ودعم الجمعيات الأهلية في تمكين المرأة.

7- أن عدم الإعلان الجيد عن الخدمات التي تقدم من خلال الجمعيات الأهلية وضعف الوعي المجتمعي بأهمية دور المرأة في التنمية من أهم العقبات التي تقف أمام تمكين المرأة.

8- من أهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة ان الجمعيات الأهلية بالرغم من المعوقات التي تواجها تعتبر من المؤسسات التي تدعم المرأة في كافة ميادين الحياة.

9- أن هناك العديد من الخدمات التي تقدم لتمكين المرأة من خلال الجمعيات الأهلية مثل إقامة مشروعات مدرة للدخل ومنح السيدات قروض ميسرة الدفع ذلك بالإضافة إلى توفير المعارض لتسويق منتجاتهن.

التوصيات:

من منطلق أهداف التنمية المستدامة وتحقيق هدف العدالة الاجتماعية، يمكن تلخيص أهم التوصيات فيما يلي:

1- ضرورة دعم ومؤازرة المؤسسات الأهلية ماديا ومعنويا وبشريا وتقديم التسهيلات اللازمة لها والتي تعمل على تحقيق التمكين للمرأة في المجتمع المصري.

2- على الجمعيات الأهلية بناء قاعدة علاقات وتعاون فيما بينها وبين أفراد المجتمع من خلال التعرف عن قرب على أولويات واحتياجات المرأة من المشاريع التنموية، مما يمكنها من نقل صورة واضحة لأصحاب القرار والمؤسسات الحكومية.

3- تعاون القطاع الخاص مع الجمعيات ذات النفع العام والعمل على دعمها ماديا بما يتناسب وخدمات تلك الجمعيات والعمل على وضع هذا الدعم ضمن إطار قانوني يهدف إلى تمكين المرأة.

4- تصحيح الصورة السائدة عن المرأة في المجتمع وتوعيته بأهمية التنمية الإدارية للمرأة والتي من شأنها أن ترفع من قيمة ودور المرأة في المجتمع.

5- تصميم البرامج التدريبية لزيادة ثقة المرأة وقدراتها الإدارية لكي تحقق نتائج إيجابية في شتى المجالات.

6- إجراء البحوث العلمية في مجال المرأة للوقوف على العوامل الحقيقية التي تقف وراء عدم تمكين المرأة.

7- نشر وتنمية وعى المجتمع بأهمية دور الجمعيات الأهلية في تقديم المساعدة التي تحقق التنمية بشكل عام والتنمية الاقتصادية بشكل خاص للمرأة.

8- العمل على تسهيل وتمكين المرأة من المشروعات التي تتناسب مع قدراتها واستغلال إمكانياتها وتقديم الدعم لها بكافة أشكاله.

المراجع

اولا: المراجع العربية:

(1) إبراهيم، خالد جاسم (2013) **الدور الرقابي لمؤسسات المجتمع المدني وأثره في تنمية المجتمع في حالة الإمارات العربية** المتحدة، جامعة الشرق الأوسط، رسالة ماجستير.

(2) إبراهيم، سعد الدين إبراهيم (2000) **المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في مصر**، القاهرة، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع.

(3) إبراهيم، نرمين إبراهيم حلمي (2014) **رؤية مستقبلية لدعم جهود الجمعيات الأهلية في بناء راس المال لاجتماعي لمواجهة مشكلة الفقر**، مجلة الخدمة الاجتماعية، الجمعية المصرية للأخصائيين الاجتماعيين، مصر، العدد 51، يناير 2014،

(4) ابو النصر، مدحت محمد (2016) **بناء قدرات الجمعيات الأهلية**، القاهرة، دار ناشرون.

(5) ابو النصر، مدحت محمد (2016) **الرعاية الاجتماعية في الامارات**، العين، الامارات، مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع.

(6) أبو النصر، مدحت محمد (2016) **تفضيلات المستفيدين من خدمات جمعية نماء الخيرية بين المساعدات المادية والبرامج التأهيلية ورؤية مستقبلية من منظور الخدمة الاجتماعية**، مجلة الخدمة الاجتماعية.

(7) أبو عليان، محمد إبراهيم (2014) **العمل الخيري ودوره في التنمية الاقتصادية من منظور إسلامي دراسة حالة "قطاع غزة"**.

(8) الاتحاد الإقليمي للجمعيات الأهلية في مصر (2002) **قانون الجمعيات والمؤسسات الأهلية ولائحته التنفيذية** رقم 84 لسنة 2002 مادة (15)، القاهرة، ص 12.

(9) إسبيقة، محمد عبد القادر (2013) **دراسات اجتماعية معاصرة**، القاهرة، الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي.

(10) إسماعيل، حمزة (2012) **جمعيات العمل الخيري التطوعي في الضفة الغربية – تقدير اقتصادي إسلامي**، قسم الاقتصاد والمصارف الإسلامية، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة اليرموك، اربد.

(11) إسماعيل، أروى بنت إبراهيم (2014) **مجالات المنح وسياسات دعم البرامج والمشاريع لدى المؤسسات الخيرية المانحة دراسة ميدانية بمدينة الرياض**، رسالة ماجستير كلية ادارة اعمال، جامعة الملك سعود.

(12) توفيق، محمد نجيب (2002) **الخدمة الاجتماعية مع الأسرة والطفولة والمستقبل**، الكتاب الثاني، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة،

(13) ثابت، نشوى توفيق (2004) تمكين المرأة ودورها في عملية التنمية: دراسة اجتماعية بمدينة القاهرة، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة عين شمس، القاهرة.

(14) ثابت، نشوى توفيق (2004) تمكين المرأة ودورها في عملية التنمية: دراسة اجتماعية ميدانية، مطبعة العمرانية، الجيزة، الطبعة الأولى.

(15) الجوهري، هناء (2002) دراسة تحليلية لشهادات المشاركات في الحياة العامة العربية، المرأة وقضايا المجتمع، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، القاهرة.

(16) حلمي، إجلال إسماعيل (2003) عادة الهيكلة الرأسمالية: **تمكين أم تهميش للمرأة المصرية؟** دراسة حالة لعينة من المستفيدات من الصندوق الاجتماعي للتنمية، العولمة وقضايا المرأة والعمل، مطبوعات مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة القاهرة.

(17) حلمي، إجلال إسماعيل (2006) رؤية مستقبلة للتمكين الاقتصادي للمرأة المصرية في محافظة القاهرة، المؤتمر السادس للمجلس القومي للمرأة، القاهرة، ٢٨ مارس 2006.

(18) الخطيب، عبد الله وآخرون (1999) **الإسهام الاقتصادي والاجتماعي للمنظمات الأهلية في الدول العربية**، القاهرة، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية.

(19) درويش، رمضان محمد (2004) واقع المرأة المصرية ودرورها التشاركي في عملية التنمية، المؤتمر السنوي الرابع والثلاثون لقضايا السكان والتنمية، المركز الديموجرافي، القاهرة.

(20) رشوان، أحمد صادق (2011) **متطلبات بناء القدرات التفاوضية كآلية لبناء القدرات المؤسسية للجمعيات الأهلية العاملة في مجال حقوق الإنسان للدفاع عن عملائها: دراسة من منظور طريقة تنظيم المجتمع**، المؤتمر العلمي الدولي الرابع والعشرون للخدمة الاجتماعية: الخدمة الاجتماعية والعدالة الاجتماعية، مصر، المجلد 7، مارس ، ص 3415.

(21) الساعاتي، سامية حسن (2003) علم اجتماع المرأة، مكتبة الأسرة، مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة،

(22) السبهان، بندر (2015) **إشهار سياسات المنح وأثره في تفعيل العمل الخيري**، بحث مقدم لاستكمال متطلبات الماجستير، الرياض: جامعة الملك سعود.

(23) سرحان، محمد محمود محمد (2010) **تفعيل دور الجمعيات الأهلية في تعزيز المواطنة لدى المرأة: دراسة مطبقة على الجمعيات الاهلية المعنية بالمرأة بمركز ومدينة المنصورة**، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الانسانية، مصر، العدد 28، الجزء 5، ابريل.

(24) السكري، أحمد شفيق (2000) **قاموس الخدمة الاجتماعية والخدمات الاجتماعية**، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية.

(25) سليان، هدي توفيق (2011) **دور الجمعيات الأهلية في النهوض بالمرأة المعيلة من خلال القروض الصغيرة**، المؤتمر العلمي السنوي الرابع عشر، كليه الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان.

(26) شكر ، عبد الغفار (2016) **اقتصاديات القطاع الأهلي في مصر**، القاهرة، مكتبة مدبولي.

(27) صندوق الأمم المتحدة الانمائي للمرأة (2000) مدخل سياسات النوع الاجتماعي، مكتب غرب آسيا.
(28) صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة (2007) دراسة عن التمكين السياسي للمرأة البحرينية، المشاركة السياسية للمرأة من وجهة نظر المثقفين بالمجتمع البحريني، دراسة تحليلية مقارنة، المجلس القومي للمرأة، القاهرة.
(29) عبد الحميد، عبد المطلب (2014) **التنمية الاجتماعية في مصر**، القاهرة، مجموعة النيل العربية.
(30) عبد الحميد، عبد المطلب (2016) **مشكلة الفقر في مصر**، القاهرة، دار ناشرون.
(31) عبد الرحمن، عبد الله (2001) **إدارة المؤسسات الاجتماعية بين الاتجاهات النظرية والممارسات الواقعية**، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية.
(32) عبد الرشيد، محمود (2000) **الجمعيات الأهلية كنموذج للمشاركة الشعبية**، في: رجاء محمد عبد الودود، سوسيولوجيا العمل في المجتمعات، الأسس النظرية والآليات التطبيقية"، الإسكندرية: منشأة المعارف.
(33) عبد العال، عبد الحليم رضا (1996) **تنظيم المجتمع (النظرية والتطبيق)**، القاهرة، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع.
(34) عبد اللطيف، رشاد أحمد (2000) **إدارة وتنمية المؤسسات الاجتماعية**، الإسكندرية، المكتبة الجامعية.
(35) عبد اللطيف، رشاد أحمد (2007) **تنمية المنظمات الاجتماعية مدخل مهني لطريقة تنظيم المجتمع**، ط 1، دار الوفاء للطباعة للنشر.
(36) عبد اللطيف، سوسن عثمان (2005) التمكين وأجهزته، المعهد العالي للخدمة الاجتماعية، القاهرة.
(37) عبد المعطي ، ابراهيم(2000) العمل الأهلي التطوعي والعولمة ، ضمن بحوث المؤتمر السنوي الثاني للاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الأهلية في الفترة من 23-24 ابريل بعنوان الجمعيات الاهلية وتحديثات القرن الحادي والعشرين، الجزء الثاني ، القاهرة ص 227.
(38) علاية. موسى: عدم فاعلية المساعدات الخارجية للدول النامية بين المطرقة والسندان، بحوث اقتصادية عربية، المجلد 22، العدد 69-70 (30 إبريل /نيسان 2015)، الناشر مركز دراسات الوحدة العربية.ص ص. 141-157، 17
(39) علي سيد فهمي (1996) **الجمعيات الأهلية والتنمية الاجتماعية في مصر الفاعلية – العوائق – المستقبل**، بحث في المؤتمر العلمي الأول حول الجمعيات الأهلية وتنمية المجتمعات المحلية في الوطن العربي، بنها، 24/8 – 1996/9/4، ص 165.
(40) عماد، عبد الغني عماد **(2009) سوسيولوجيا العمل الأهلي: محددات التكامل وعناصر التباعد** نموذج طرابلس، معهد العلوم الاجتماعية.
(41) فتحي، رشا محمد (2016) **الجمعيات الاهلية ودورها في التنمية الريفية**، رسالة ماجستير، كلية الآداب، قسم اجتماع، جامعة القاهرة.
(42) فحان، وفاء محمود (2006) مشاركة المرأة الفلسطينية في سوق العمل الرسمي بين التهميش والتمكين، دراسة ميدانية بمدينة غزة، رسالة ماجستير، معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية.
(43) قنديل ، أماني 2004: **تطوير مؤسسات المجتمع المدني**، القاهرة، الشبكة العربية للمنظمات الاهلية.
(44) قنديل، أماني (1994) **المجتمع المدني في العامل العربي، دراسة للجمعيات الأهلية العربية**، القاهرة، دار المستقبل العربي.
(45) قنديل، أماني (2005) المنظمات الأهلية العربية وتمكين المرأة، التقرير السنوي الرابع للمنظمات الأهلية العربية، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، القاهرة.
(46) كاظم، فاطمة، وعدلي أبو طاحون (2003) المرأة الريفية المصرية عطاء عبر التاريخ، المجلس القومي للمرأة، القاهرة.
(47) كمال رزيق (2005) **التنمية المستدامة في الوطن العربي من خلال الحكم الصالح والديمقراطية**، مجلة العلوم الانسانية، ص12
(48) كمال، محمود مصطفي (2003) اتخاذ المشاركة السياسية للمرأة في صنع القرار السياسي، مؤشرات ومحددات. العولمة وقضايا المرأة والعمل، مطبوعات مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة القاهرة،
(49) المجلس القومي للمرأة (2005) تطور أوضاع المرأة في عهد مبارك (١٩٨١ -٢٠٠٤) الطبعة الثانية، القاهرة.
(50) المجلس القومي للمرأة (2004) المرأة المصرية والأهداف الإنمائية للألفية، المؤتمر الرابع للمجلس القومي للمرأة، القاهرة.
(51) محمد، نيهال نصر الدين (2014) "**الجمعيات الأهلية ودورها في تمكين المرأة المصرية دراسة حالة "رابطة المرأة العربية**". المجلة العملية للدراسات التجارية والبيئية، مج 4، ع 1.
(52) محمود، رفيقة سليم (1977) **المرأة المصرية مشكلات الحاضر وتحديات المستقبل**، القاهرة، دار الأمين للنشر والتوزيع،
(53) مختار، عبد العزيز عبد الله (1995) **التخطيط لتنمية المجتمع**، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية.
(54) المدهون، موسى توفيق (1999) نموذج مقترح لتمكين العاملين في المنشآت الخاصة كأداة لإدارة الجودة الشاملة، مجلة الاقتصاد والادارة، المجلد ١٣، العدد ٢، جامعة الملك عبد العزيز، جدة.
(55) مركز هي للسياسات العامة (2014) **ورقة سياسات الجمعيات الأهلية ومشكلة التمويل** جمهورية مصر العربية، الإسكندرية.
(56) نايل، صابر (2001) **حول مستقبل العمل الأهلي في مصر، القاهرة، البرنامج العربي لنشطاء حقوق الإنسان**، اللجنة التنسيقية لمنظمات العمل الأهلي.
(57) نصار، هبة (2006) التمكين الاقتصادي للمرأة طريق للتقليل من الفقر، المؤتمر السادس للمجلس القومي للمرأة القاهرة، ص 12.

(58) النعناعي، عبير علي (2011) **برنامج مهني بطريقة تنظيم المجتمع لتأهيل أعضاء الجمعيات الأهلية لمراقبة الانتخابات البرلمانية، المؤتمر العلمي الدولي الرابع والعشرون للخدمة الاجتماعية، مج 11، مصر.**

(59) نوير، عبد السلام (2003) المشاركة السياسية للمرأة في مصر، المجلة الاجتماعية القومية للمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، المجلد ٣٩، العدد الثاني، ص 18.

(63) وزارة التضامن الاجتماعي: **دور الجمعيات الأهلية العاملة في مشروع الحد من الفقر** (تقرير)، القاهرة، يوليو 2009، ص51.

ثانيا: المراجع الأجنبية

(1) Goodstein, L., Nolan, T., & Pfeiffer, J. (1993) Applied strategic planning, New York: McGraw Hill.

(2) Haines S.G., (2000) The Systems Thinking Approach to Strategic Planning and Management, Boca Raton, FL: St. Lucie Press.

(3) Greenspan, Italy (2012) Israeli Environmental NGOS and Philanthropic Foundations: Donor Dependence, Organizational Characteristics, and Selection Mechanism. A Ph. D. Thesis in Social Welfare Presented to the Faculty of the University of Pennsylvania.

(4) Longwe, Education for Women's Empowerment or Schooling for Women's Subordination? In Gender and Development, an Oxfam Journal, volume 6. No.2. July 1998, pp. 18 – 19.

(5) Mark Finn, Strikant Sarangi (2008) **"Quality of Life as a Mode of Governance: NGO Talk of HIV Positive Health in India"**, United Kingdom, Social & Medicine, Vol. 66, p. 1571.

(6) NIna, Wallenstein (1993) Empowerment and Health, The Theory and Practice of Community, Community Development Journal, Oxford University Press.

(7) Ohiorhenuan JFE: **The Poverty of Development: Prolegomenon to a Critique of Development Policy in Africa**. Annals of the Social Science Academy of Nigeria, Abuja, Nigeria,2003, p.11–19.

(8) World Report on Disability 2011: available at: http://www.who.int/disabilities/world_report/2011ar/accessed at: (5/12/2011)/